

صابر النفزاوي

- من مواليد 15 أفريل 1982 بزاوية الجديدي- بني خلاد.
- شاعروكاتب ومحلل سياسي
- درس بكلية الحقوق بتونس.
- يعمل منذ أواخر سنة 2012 بإذاعة "راديو توانسة".
- نشر عدة قصائد ومقالات سياسية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية التونسية والعربية.
- تحصل على عدة جوائز في الشعر والكتابة السياسية.

البريد الالكتروني :
nefzaoui.saber@gmail.com

صابر النفزاوي

السقوط الحر للثورة المصرية

منشورات كارم الشريف

صابر النفزاوي السقوط الحر للثورة المصرية



هذا الكتاب محاولة كما يقول كاتبه "ألا نرى وجها واحدا من أزمة الحكم والمعارضة إبان عهد الرئيس محمد مرسي، لكننا جازفنا بالانطلاق من مصادرة مفادها "السقوط الحر للثورة المصرية" ثورة 25 يناير/جانفي التي لم يمنحوها حتى فرصة التهام أبنائها كدأب الثورات عبر التاريخ". وفيه يقدم مؤلفه قراءته الخاصة لما حدث يوم الثالث من يوليو/جويلية 2013 مغامرا بكسر "الرؤية المانوية" التي تبناها الملاحظون بين قاطع بحصول انقلاب عسكري وبين جازم بوقوع "ثورة تصحيحية" .. وما يميز هذا الكتاب، أنه لن يرضي أحدا، لا جماعة الإخوان المسلمين ومن لف لفها، ولا مؤيدي قرار عزل مرسي ..

معضلة الحركات الإسلامية الحركية أنها حال وصولها إلى السلطة انخرطت في لعبة التنازلات التي لا تنتهي، قد يرد علي مجيب فيقول إن الإسلاميين الذين يمارسون السلطة هم مطالبون كذلك بمراعاة مناخ دولي ملتهب وقوى سياسية دولية لا ترغب في رؤية إسلام متطرف [طبعا متطرف من وجهة نظر معينة] والبديل المطروح أمامهم هو النموذج التركي ...وهذا الكلام في الحقيقة يؤخذ قليله ويرد جله، صحيح أن أي حزب سياسي عليه التحلي ببعض من البراغماتية والمرونة وتفادي اللهجة الصدامية ما من شأنه ضرب عصفورين بحجر واحد من جهة طمأنة الداخل [الأقليات الدينية،عموم الشعب،الطبقة الثرية، النساء أوالتيار النسوي بالتحديد...] ومن جهة أخرى طمأنة الخارج .. وهذا ما فعلته حركة الإخوان المسلمين في مصر بتطرف وانحراف وزيغ ..ودون التعمق في هذه المبررات .. أرى أنه كان هناك غلو إخواني في اعتبارها وتطبيقها.



ISBN 978-9938-802-74-0



منشورات كارم الشريف

السعر:
13د.ت
$13
€13



لا يمكن توصيف واقعة تدخل الجيش لعزل مرسي بأنه كان انقلابا عسكريا لأن ما رأيناه لا يستوفي شروط الانقلاب ولنا على ذلك قرائن ...ما فعلته المؤسسة العسكرية المصرية هو توليد قيصري لحل سياسي لم يولد بشكل طبيعي ومحاولة لتفكيك عناصر أزمة سياسية خانقة كانت تنذر بسيناريوهات مرعبة .لكن في المقابل علينا الاعتراف بأن الحل الذي تم التوصل إليه يمكن أن يكون حلا مأزقيا ناتجا عن قصور في فهم أبعاد الأزمة وسوء تقدير للموقف قد يرمي البلاد في مجاهيل السيناريو الجزائري الرهيب، بل إنني أذهب إلى أبعد مدى من هذا لأقر أن السيناريو السوري ليس بعيدا عن مصر كما يتصور البعض، فالانقسامات الموقفية قد تفضي إلى انشقاقات هيكلية صلب القوات المسلحة المصرية وهذا الاحتمال على ضعفه يبقى قائما وقابلا للتحقق.

لكن لتبرير البعض لتدخل الجيش وإطاحته برئيس منتخب يكون الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، نرد عليه فنقول صحيح.. لكن الصحيح أيضا أن النظام الديمقراطي هو بالأساس انتخابات، فالعملية الانتخابية هي ركن ركين من أركانه ولا يمكن الكفر بمآلات الصندوق بهذه البساطة، لكن هذه القناعة لا تعفينا من الاستدراك والقول إن "الضرورات تبيح المحظورات" لكن من يكيف الموقف ويقدر أنه ضرورة؟..

المؤلف

صابر النفزاوي

السقوط الحر
للثورة المصرية

منشورات كارم الشريف

- **عنوان الكتاب**: " السقوط الحر للثورة المصرية ".

- **المؤلف**: صابر النفزاوي.

- **عنوان السلسلة** : السلسة السياسية.

- **الطبعة** : الأولى 2014.

- **الناشر**: منشورات كارم الشريف.

- **العنوان** : 5 ساحة المنجي بالي - شقة عدد 6 - تونس 1000

- **الهاتف** : 90 03 20 25 (216+) - 44 11 34 71 (216+)

- **البريد الإلكتروني**: karemsharif@yahoo.fr

- **لوحة الغلاف**: الفنانة التشكيلية و الفوتوغرافيّة عبير رمضان

- **تصميم الغلاف**: الفنان التشكيلي حسين مصدق

- **التصميم الداخلي**: منشورات كارم الشريف.

- **المطبعة**: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب

- **الفايس بوك**: منشورات كارم الشريف editions karem sharif

-**الموزع في تونس وخارجها**: الشركة التونسية للصحافة "**sotupresse**" - **الهاتف** : 00216 71 322 499

- **كمية السحب**: 1000 نسخة

- ثمن النسخة في تونس: 10.000دت - في ليبيا: 10 دينارا - بلدان الخليج ومصر وأمريكا : 10$ - أوروبا: 10 €

- ر.د.م.ك: ISBN 978-9938-802-68-9

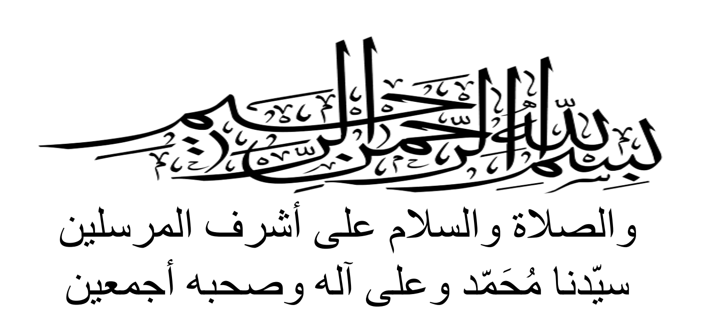
الكتاب مدعّم من وزارة الثقافة

تصدير

"أسوأ مكان فى الجحيم .. محجوز لأولئك الذين يبقون على الحياد فى أوقات المعارك الأخلاقية العظيمة".

مارتن لوثر كينغ

مقدمة



والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيّدنا مُحَمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

وأنا أهمّ بخطّ هذا الكتاب انتابتني حيرة منهجية ..بماذا سأبدأ؟..عادة ما تقترن هذه الحيرة بالمواضيع شديدة التعقيد والتركيب، وهذه حال موضوع كتابنا ؛السقوط الحر لثورة 25 كانون الثاني يناير 2011 ..كنت أعتزم الانطلاق من النقطة الزمنية التي لقيت عندها الثورة حتفها أي الثالث من يوليو 2013 لكنني ارتأيت بعد تفكير تقديم الصورة كاملة: ما قبل الانقلاب على

الشرعية وما بعده.. حتى نقف على مشهد السقوط كاملا،لفهم ميكانيزمات الالتفاف على الثورات في بلدان ما نسميه إلحاحا وإصرارا "الربيع العربي" والاقتراب من"ميكروفيزيائية" الثورة المضادة..

هذا الكتاب هو الأوّل للمؤلّف ، يقدّم فيه طرحا أبعد ما يكون عن الحيادية، وينحاز تماما لروح الثورة المصرية ،لكنه لم ينس أن يراعي حدّا أدنى من الموضوعية الضرورية لتجسير العلاقة بالقارئ.

غنيّ عن البيان أنّ إجهاض الثورة المصرية كان هدفا أساسيا للعدو الصهيوني الذي يطغى الهاجس الأمني على تفكيره الاستراتيجي، ولا عجب في ذلك إذ كيف تسمح إسرائيل بدولة عربية ديمقراطية على حدودها ؟..وهي التي تسوّق صباحا مساء لصورتها كـ"جزيرة للديمقراطية وسط بحر من الديكتاتوريات"..ففي مؤتمر هرتسيليا الصهيوني الذي انعقد يومي 13 و14 آذار 2013 وقع الحديث عن انقلاب قريب في الدولة المصريّة، وليس صحيحا ما قيل ويقال من كون الثورات العربية تخدم مصلحة إسرائيل ففي إشارة إلى دلالات هذه الثورات يقول "غابريال بن درور"[1] إن ما حصل في دول الربيع العربي يقيم الدليل على وجود ثقافة سياسية في العالم العربي أخفقت الديكتاتوريات المتلاحقة في طمسها وتغييبها..

غير أنّ الأسوأ هو وجود دول عربية "شقيقة" كانت تكيد لثورة يناير خوفا من المدّ الثوري ،ففي بداية عام 2013 تسرّبت معلومات مفادها تسلّم الخارجية الأمريكية مخطّطا خليجيا لإنهاء الديمقراطية في مصر، ثمّ إنّ هناك رؤية استراتيجية غربية تقضي بالإبقاء على الهوة سحيقة بين النخبة الحاكمة والشعب ما يعني العمل على إفشال كل مرحلة انتقالية قد تفضي إلى ديمقراطية حقيقية ليبقى القرار السياسي في مستوى القمة غير نابع من

---

[1] مفكّر صهيوني يلقّب بأبي العقل الاستراتيجي الإسرائيلي

القاعدة.. أمام هذه المخاطر المحدقة بالمسار الثوري المصري من كلّ حدب وصوب ،كان يُفترض بالنخبة السياسية السعي الصادق والدؤوب إلى تكوين "وحدة مقدّسة" تكون ضمانة لإنجاح الانتقال الديمقراطي، فالحاجة بدت ملحّة إلى توفير "خطّة وبرنامج تتّفق عليهما أوسع قوى سياسيّة ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها"[1] ذلك ما وجب أن يكون غير أنّ ما كان ومازال هو وجود معضلة حقيقيّة لدى معظم اللاعبين السياسيين ،إذ إنّهم ما فتئوا يستعجلون النتائج دون المرور بالمقدّمات والمسلّمات فيُسهبون في الحديث عن الوطن والثورة واستحقاقاتها دون ترشيد الخطاب وعقلنة الممارسة لينطبق على كثير منهم قول الناقد الإنقليزي "صامويل جونسون":"إنّ الوطنية هي المأوى الأخير لكل وغد"، فما احتاج إليه الوسط السياسي المصري هو "إيتيقا للتواصل"[2]، وهو ما لم يكن، فكان أن سقطت الثورة صريعة أهواء الثوار ومؤامرات الأعداء.

تونس في: 01 أيلول \سبتمبر2013

---

[1]-عزمي بشارة ، كتاب " الثورة و القابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ص 90،الطبعة الأولى 2012.

[2]- مصطلح من وضع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماسويعني "منظومة أخلاقية للتواصل".

توطئة

الجمعة11فبراير-شباط2011يوم أبى إلا أن يستوقف العالم عنده إعجابا وتنويها وإكبارا، ليلتها بلغنا نبأ تنحّي رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك من منصبه و"تفويض" مهام إدارة البلاد للجيش فصدّق المصريون دون أن يصدّقوا، فقد كان مبلغ أحلامهم أن يتسلّل الموت إلى قصر الاتحادية ويخلصهم منه ومن مشروع التوريث الذي يحضّرله،فلا أمل لهم إلا في قدر قد يأتي وربما لا يأتي، لكنّ شعبا من "الكاظمين الغيظ"عيل صبره وضاق صدره بـ30 سنة من الديكتاتورية فأرادها حياة خلوا من القسر والإكراه فاستجاب له القدر من حيث لم يحتسب إلا...صبرا.

لم تقو طلقات رصاص قوى القمع ولا الجمال والبغال[1]على ردّ صرخات المضطهدين والمستضعفين والمهمّشين، فقد أخذ منهم مبارك أكثر ممّا يطيقون ..حرية وكرامة وحسن بقاء،شباب عزموا فتوكلوا على الله ملهمين بثورة التونسيين الذين جعلوا "صانع التحول المبارك" نذير شؤم على بقية رؤساء العرب الآمرين المتأمّرين المتآمرين على شعوبهم ،فلم تخرج الحشود الهادرة يوم الثلاثاء 25 يناير-كانون الثاني 2011 من أجل تغيير رأس السلطة بل كانت همتها تتعلّق بما وراء إسقاط النظام الحاكم ،فما كان مبارك وحزبه "الوطني" إلا نتاجا لمنظومة عريقة من الفساد والإفساد تمتدّ جذورها إلى أيام الملك فاروق، لكن بعد تنحّي مبارك تسلّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بغاية واحدة ووحيدة هي احتواء الثورة والالتفاف على استحقاقاتها ،فلم يكن شيئا أخطر على الشعب المصري من وقوف الجيش إلى جانبه أيام الانتفاضة ما أسبغ على الأخير شيئا من شرعية ثورية مصطنعة إذ إنّ حمايته للمواطنين هي واجب وليس مكرمة منه وهو القاعدة وما نراه في سوريا ورأيناه في اليمن هو استثناء.

---

[1]- واقعة الهجوم على المتظاهرين في ميدان التحرير بالبغال والجمال يوم 02 فبراير 2011 موقعة الجمل.

..وتمرّ الأيام..ويصعد الإخواني "محمد مرسي" رئيسا منتخبا لجمهورية مصر العربية بعد فوزه على الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك بنسبة 51.73بالمئة من الأصوات في انتخابات تاريخية جرت يوم 30 يونيو\حزيران 2012 لتنجو الثورة من جديد من الوأد.

غير أنّ مرشّح حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين ارتكب من الأخطاء وواجه من العراقيل ما عجّل بسقوطه سقوطا حرا أسست له احتجاجات 30 يونيو 2013 التي تُوّجت بانعراجة سياسية أحدثتها المؤسسة العسكرية بعزلها لرئيس منتخب في اقتراع شعبي عام.

وقبل الانهماك في فكّ رموز الحالة المصرية لدينا مطلب منهجي علينا تلبيته وهو الوقوف عند مفهوم "الثورة".

ما الثورة؟..

فليسمح لي الدكتور عزمي بشارة بمشاركته سؤاله المربك:"هل هنالك تحديد علمي لمفهوم الثورة؟"[1].. قطعا لا..فقد انزاح مدلول المصطلح إلى الفضاء الذاتي الإنشائي بشكل صارت معه كل محاولة لتعريفه تعريفا علميّا دقيقا محكوما عليها بالفشل مُسبقا، فـ"الثورة" مفهوم زئبقي بامتياز لا تكاد تمسكه حتى يُفلت من جديد،لكنّنا سنجازف بتعريفها على النحو التالي:"الثورة هي حراك احتجاجيّ جماعيّ يرمي إلى استبدال منظومة حكم مأمولة بالمنظومة الماثلة[2] بهدف إحداث تغيير عميق يحقّق المنشود السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي"، فالواقعة الثورية هي في النهاية "خروج ما" فـ"أقرب كلمة إلى مفهوم الثورة

[1]- عزمي بشارة في كتابه"الثورة والقابلية للثورة"صفحة 12.

[2]- أي تعويض المنظومة الماثلة بمنظومة حكم مأمولة.

المعاصرة هي "الخروج"،بمعنى الخروج لطلب الحقّ"[1] رغم ما يحمله هذا التحديد من التباسات الـ "من" والـ "ماذا" أي من يخرج؟ وأيّ حق يطلب؟حتى نقرّ لهذا "الخروج" بأنّه ثورة.. ثمّ هل يمكننا معرفيا أن نبادئ بالحديث عن "ثورة" دون انتظار المآلات؟.. وفي سياق الاعتداد بالنتائج تتنزّل رؤية الأستاذ "عبد الله الساعي" الذي أعلنها صريحة:"...يمكن تلخيص الشروط التي يجب أن تستوفيها أيّ حركة شعبية لترقى إلى مستوى ثورة وتُحدث تغييرا جذريا وحقيقيا كالتالي، **أولا:** وجود قيادة للحركة الشعبية تحدّد اتّجاهها وتدير تفاعلها مع الأحداث...**ثانيا:**وجود مبدأ واضح متكامل الذي على أساسه يُراد تكوين الدولة الجديدة وعلى أساسه تنشأ الأحزاب السياسيّة...**ثالثا:**اتّخاذ الموقف الصحيح والصارم ضدّ النظام وكلّ أعوانه الذين يُراد إزالتهم فلا تفاوض ولا تنازلات على المبدأ والأهداف المتبناة..."[2]. لو سلّمنا بهذه المشروطيّة المُجحفة فسنتوقّف فورا عن الحديث عن "ثورات الربيع العربي".. فلا شيء من تلك الشروط التي عدّدها "الساعي"قد تحقّق على أرض الواقع ما يجعلنا وفقا لتلك المقاربة الصارمة إزاء ثورات موجودة بالقوّة لا بالفعل.

وحتّى لو جادلنا بأن ما حدث لم يكن "ثورة" بالمعنى الدقيق للكلمة فإنّنا لا نستطيع تجاهل توافر مقوّمات الحالة الثورية الشعبية التي انبثقت من تونس بثورتها التي لم تكن لتحوز تلك الأهمية

---

[1]- عزمي بشارة في "الثورة والقابلية للثورة"صفحة 14.

[2]- عبد الله الساعي في مقالة هي أقرب إلى الدراسة منشورة في موقع الجزيرة نت تحت عنوان"تحليل سياسي لانتفاضات الشعوب المسلمة في ما بات يُسمّى بالربيع العربي".

الجيو-استراتيجيّة لو لم تنتقل عدواها إلى مصر الحاملة لآلام الأمة وآمالها التحررية وهو ما يؤمن به العدوّ الصهيوني[1].

وبعيدا عن السجال الفكري حول توصيف ما وقع في مصر ما بين 25 يناير و11 فبراير 2011 فإننا سلّمنا وسنسلّم فيما تبقّى من هذا الكتاب بأنّ ما حصل كان "ثورة"تجاوزا لهذا المأزق النظري.

---

[1]- أصدرت صحيفة يديعوت أحرنوت"الإسرائيليّة تقريرا يتناول مستقبل العلاقات بين إسرائيل ودول الربيع العربي عام 2013 ،ويُسهب التقرير في الحديث عما سماه "الدوائر الخطيرة المحيطة بإسرائيل"مركّزا على الدور المصري وتطورات الحالة المصرية وتوقّع أن تسير الأمور نحو الاستقرار.

الباب الأول

تهيئة المناخ الانقلابي

المعارضة المصرية والديستوبيا السياسية

سُعد كثيرون بنبإ اعتزام جماعة الإخوان المسلمين عدم تقديم أي مرشّح لها في الانتخابات الرئاسية بُعيد ثورة 25 يناير/كانون الثاني ،لذلك لم يكن غريبا ألّا يلقى ترشيح محمد محمد مرسي عيسى العياط هوى في نفوس هؤلاء الذين استشعروا فوزه فكادوا له وتآمروا عليه مبكرا حتى قبل انتخابه أصلا رئيسا لجمهورية مصر العربية يوم 30 يونيو/حزيران 2012، فقُبيل جولة الإعادة - المرحلة الانتخابية الثانية- التأمت حلقة نقاش بمبادرة من الجمعية الوطنية للتغيير، وانتهى الاجتماع إلى نتيجة مفادها ضرورة التصويت لفائدة الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وقلّة من المؤتمرين المتآمرين قرروا الاحتفاظ بأصواتهم،

ولم يستنكر تجاهل معادلة بسيطة قوامها نُصرة ممثّل الثورة إلا من رحم ربي، وكان وائل قنديل[1] قد تحدّث عن هذه الواقعة الصادمة في مقال تحت عنوان "أخطاء مرسي وخطايا المعارضة" أكّد فيه أنّ أبطال تلك الموقعة الشهيرة بالفندق الشهير المطل على النيل حملوا على عاتقهم فيما بعد مهمّة انتقاد مرسي والتحامل على حكومته ورئيسها هشام قنديل إلى درجة طفقوا معها يطالبون السلطة الوليدة بالرحيل مع كل سيارة تتعرّض إلى عطب..

إنّ التوصيف الدقيق لمواقف المعارضة في عهد الرئيس المنتخب "محمد مرسي"يتجاوز في حقيقته مسميات السجال السياسي الطبيعي ليستقرّ في خانة الانتهازية والفوضوية التي تفضي إلى ضرب من ضروب ما نسمّيه "الديستوبيا[2] السياسية"، ويتحدّد زعيم "التيار الشعبي" حمدين صباحي نموذجا اختزاليا حيا لتخبّط المعارضة وارتباكها وتهافت خطابها، فارتأينا والحال تلك أن نتناول مواقفه تحليلا وتفكيكا ونقاشا قبل تفصيل القول في الحديث عن أهمّ تكتل سياسي مصري معارض وهو "جبهة الإنقاذ الوطني"، ونلفت انتباه القارئ إلى أنّنا لن نعرّج على طروح اليمين الديني المعارض للسلطة التي تمثّلها التيارات السلفية على أن نعود إليها في آخر هذا الكتاب في سياق آخر.

---

[1]- كاتب وصحفي مصري شغل منصب مدير التحرير في جريدة "الشروق المصرية" تميّزت طروحه بالموضوعية وعارض الانقلاب على الشرعية يوم الثالث من يوليو.

[2]- مصطلح يشير إلى بيئة اجتماعية قيد الإمكان تخيّم عليها مظاهر الخوف والبؤس والشقاء،وتُعدّ رواية "1984" لجورج أورويل أبرز إنتاج أدبي يجسّد هذه الرؤية السوداوية، ويتحدّد مصطلح "يوتوبيا" كمقابل لمصطلح "ديستوبيا"، وعندما نقول "الديستوبيا السياسية" فإنّنا نقصد بهذا الاصطلاح التنظير لوضع سياسي مستقبلي على درجة مرعبة من السوء.

حمدين صباحي:
تهافت المواقف وارتباك الخطاب

حمدين عبد العاطي صباحي من مواليد 5 يوليو1954 بمدينة بلطيم -محافظة كفر الشيخ- تأثر تأثرا بالغا بفكر جمال عبد الناصر وبـ"ثورة"23 يوليو 1952 ،كان ناشطا سياسيا طوال حياته الطلابية والمهنية، عارض سياسة الرئيس الأسبق أنور السادات معتبرا إياها انحرافا عن خط الثورة وانقلابا على القيم الناصرية المجيدة،وبعد تولي محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية عام 1981 بعد اغتيال سلفه في حادثة المنصة الشهيرة لم يلق الحاكم الجديد هوى في نفس صباحي وأبقى على نزعته المعارضة لسياسة الارتهان للخارج والتعاطي المخجل مع القضية الفلسطينية والفساد المستشري في البلاد والقوانين الظالمة المطبّقة حديثا وعلى رأسها قانون الطوارئ.

رشّح حمدين صباحي نفسه عام 1995 لانتخابات مجلس الشعب نائبا عن دائرة بلطيم والبرلس والحامول غير أن النظام عمل ما بوسعه لمنعه من الوصول إلى مبتغاه وكان له ما أراد رغم الدعم الشعبي الواضح لشخصية تتبنى خطابا شديد الالتصاق بالمواطن المصري البسيط.

بعد ذلك قفزت إلى ذهن حمدين فكرة تأسيس حزب ناصري يكون ثمرة لمراجعات موضوعية للإرث الناصري لاستيعاب إيجابياته وتجنب سلبيات التجربة العروبية الرائدة،فكان حزب "الكرامة" الّذي تمّ رفض طلبين لتأسيسه عامي 1999و2002. وكان صباحي قد حقق مبتغاه في نيابة اهالي دائرته مرتين متتاليتين بين 2000-2005 و2005-2010 بمساعدة من جماعة الإخوان المسلمين رغم تحرشات السلطة ومكائدها.

...وازداد نشاط حمدين صباحي كمعارض للنظام عقب نجاح الثورة التونسية المجيدة أو ثورة الياسمين أو ثورة الحرية والكرامة إثر فرار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يوم 14 يناير 2011، فزادت جذوة الحماس الثوري لديه كغيره من معارضي نظام مبارك،إلى أن اندلعت احتجاجات عارمة بداية من 25 يناير 2011 للمطالبة بإسقاط ديكتاتورية بلغت من العمر عتيّا، ثلاثون عاما كان فيها القهر والفقر "أعدل الأشياء توزعا بين الناس"[1]-وليعذرني ديكارت على اقتباس عبارته- ...وأخيرا ..أعلن الجنرال محمد حسين طنطاوي استقالة "الفرعون الأخير" يوم 11 فبراير 2011 ليتسلّم نائبه عمر سليمان السلطة قبل أن يمسك المجلس الأعلى للقوات المسلحة بزمام الأمور في البلاد، وتميّز تعامل حمدين صباحي مع الواقع الجديد بمثالية متدفّقة وروح وطنية عالية، كان ينادي صباحا مساء بالدفع بمصر الثورة نحو الديمقراطية وعلوية القانون والتمهيد لذلك بتطهير القضاء والإعلام والمؤسسة الأمنية ومأسسة السيادة الشعبية وهي المبادئ نفسها التي حملها الثوار في قلوبهم قبل ان تهتف بها حناجرهم،وهي المبادئ نفسها التي أسّس عليها صباحي التحالف الناصري الجديد "التيار الشعبي المصري" الذي قام على غائية سياسية ثلاثية الأبعاد وهي:

-نظام سياسي ديمقراطي في إطار دولة وطنية مدنية حديثة.

-العدالة الاجتماعية.

-الكرامة الفردية والجماعية من خلال قرار وطني مستقل داعم للقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وعلى أساس هذه الأفكار الناصرية المعدّلة والمحيّنة قرّر صباحي خوض غمار الانتخابات الرئاسية مستعينا على ما يبدو بدعم داخلي وخارجي مشبوه بدا جليا من خلال دعاية إعلامية لافتة لمن وصفوه "رجل المرحلة" و"ناصر القرن 21".. وغيرها من الألقاب الدعائية المفضوحة، كما تجلّت مظاهر الثراء الفاحش بوضوح أثناء

---

[1]- يقول الفيلسوف الفرنسي "روني ديكارت":"العقل أعدل الأشياء توزّعا بين الناس"

حملته الانتخابية وقُبيلها ما يثير شكوكا عميقة حول مصادر تمويل نشاطه،فقد كان واضحا أنّ أطرافا ما كانت ترغب في تتويج "حمدين" رئيسا لمصر لغاية في نفسها..

وانطلق السباق الانتخابي ليحُلّ صباحي ثالثا[1] خلف محمد مرسي وأحمد شفيق ولم تحظ مطالبته بإعادة فرز الأصوات بتعلّة حدوث انتهاكات بالقبول لدى لجنة الانتخابات التي أقرّت مرور كلّ من مرشّح الإخوان ومرشّح الثورة المضادة إلى جولة الإعادة الحاسمة ،ومنذ تلك اللحظة و"حمدين" يضع يده على قلبه خشية اعتلاء ممثّل الإسلاميين محمد محمد مرسي عيسى العيّاط سدّة الحكم في البلاد،ولما حصل ما حصل و"وقعت الفاس على الراس"كما يقول المثل الشعبي المصري،طفق السياسي الناصري ينتهج سياسة دق الأسافين منذ إعلان مرسي رئيسا يوم 30 يونيو 2012 ،ولم يكن ذلك في سياق منضبط من الرؤى والأفكار المتناغمة بل اتّسم خطاب "صباحي"بتناقضات تعدّدت فتنوّعت فكشفت عن ضبابية الرؤية وعدمية الغايات،وفيما يلي غيض من فيض المواقف المتهافتة التي أتحفنا بها "حمدين" طوال عهد مرسي وأذهلت الملاحظين معارضين ومؤيدين.

مع-ضد القصاص من قتلة شهداء 25 يناير:

طالما دعا حمدين صباحي إلى القصاص من قتلة شهداء الثورة وشدّد على ذلك مرارا وتكرارا إذ لم يفوّت مناسبة إعلامية واحدة إلاّ وتحدّث عن دماء الشهداء الزكية التي يجب ألاّ تذهب هدرا،وأكّد هذه الرؤية "المبدئية"في لقائه مع الرئيس المعزول محمد مرسي يوم 02 تشرين الثاني 2012، لكنّ صباحي "رجل المبادئ الهمام"عاد بعد ذلك وبرز برفضه التام والكلي لما جاء في الإعلان الدستوري الصادر في 22 تشرين الثاني بما في ذلك المادة المتعلّقة بإعادة محاكمة قتلة الشهداء.

---

[1]- تحصّل حمدين صباحي في الجولة الأولى التي أُجريت يومي 23 و 24 آيار 2012 على 20.72 بالمئة من أصوات الناخبين خلف مرسي 24.78 بالمئة وشفيق 23.66 بالمئة

ضدّ – مع الاستفتاء على مشروع الدستور:

لاقى النص النهائي لمشروع الدستور الذي أقرّته الجمعية التأسيسية يوم 30 تشرين الثاني 2012 انتقادات لاذعة تعلّقت بعدة مواد مثيرة للجدل -سنتعرّض إليها لاحقا في هذا الكتاب-، وتشكل القطب المعارض أساسا من اليسار بشقيه العروبي والماركسي واليمين الليبرالي بل إنّ قطاعا عريضا من الإسلاميين -التيار السلفي- لم ينظر بعين الرضى إلى فصول مشروع رأوه بعيدا عن تطلّعاتهم الدينية،وبطبيعة الحال كان حمدين صباحي من بين المعارضين الشرسين لمشروع الدستور الوليد واصطفّ في صف ممثلي التيار المدني الذين امتنعوا عن إقراره داخل اللجنة التأسيسية الثانية[1] التي تمّ انتخابها بعد حلّ الأولى بقرار قضائي صادر في شهر إبريل 2012 معلّل بعدم دستورية الهيئة المنتخبة برلمانيا.

ومنذ إعلان الرئيس مرسي في أواخر تشرين الثاني 2012 تمرير المشروع على المصادقة الشعبية استمات حمدين صباحي في الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء ثمّ عاد وطالب الناخبين بالتصويت بـ"لا" لينادي بعد ذلك بالتخلي عن العملية الاستفتائية برمّتها.

ضد – مع الإمبريالية الغربية:

الناصري حمدين صباحي المناوئ للإمبريالية الغربية لم يجد حرجا في الانتماء إلى ما يسمّى "جبهة الإنقاذ الوطني"التكتل الذي يضمّ شخصيات ما فتئت تُبدي دعمها للمدّ الغربي في البلاد العربية ،أسماء مثل عمرو حمزاوي،عمرو موسى،محمد البرادعي ..هؤلاء وغيرهم لم يعترضوا على الغزو الثلاثيني للعراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، هذا فضلا عن اضطلاع البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية

---

[1]- تمخّض عن هذه اللجنة مشروع دستور من 236 مادّة تمّت المصادقة عليه مادة مادة خلال أقل من 24 ساعة ليكون المشروع يوم 30 نوفمبر2012 جاهزا لعرضه على رئيس الجمهورية قبل تمريره على الاستفتاء.

بالتنظير للكذبة الأمريكية المتعلقة بالأسلحة النووية بالعراق ما أدى إلى احتلاله عام 2003 وتقويض أركانه ،غير أنّ صباحي لم يستنكف من وضع يده في يد هذا الرجل صاحب التاريخ الأسود، كلب أمريكا الوفي الذي أرسل تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي قبيل غزو بلاد الرافدين نعرض نصّه الحرفي[1] :

-فتشنا كل شيء في العراق ولكن التفتيش لن يتوقف

-استجوبنا العلماء والموظفين ونأمل من دول العالم أن تمكنا من إجراء مقابلات مع العلماء العراقيين المقيمين بها

-ننوي المضي في اجراءات التفتيش مستفيدين من كل الحقوق الاضافية التي خولنا إياها القرار 1441.

-سنستمر في تلقي المعلومات من الولايات المتحدة الأمريكية.

-سنبذل قصارى جهدنا في ضوء الشكوك الموروثة من تاريخ العراق الماضي.

-قمنا بالتفتيش الاقتحامي وستقوم الوكالة باستخدام آلات التصوير على مدار الساعة في المواقع.

-نريد تزويد المجتمع الدولي بتطمينات حقيقية ومستمرة.

ضدّ – مع النظام السابق:

رغم انبرائه منذ سقوط مبارك في إطلاق خطاب مؤيّد لاستبعاد أزلام النظام السابق من مجال الفعل السياسي المؤثّر ،إلا أنّ حمدين صباحي مافتئ يتناقض مع نفسه فور وصول محمد مرسي إلى سدّة الحكم وحتى قبل ذلك فقد تسرّب خبر مفاده حدوث لقاء بين صباحي وأحمد شفيق في مطعم بالإسكندرية قُبيل الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

وقد كان الرجل من أبرز المنادين بتطهير القضاء وأضحى بعد 30 يونيو 2012 يُبدي معارضة واضحة لكلّ محاولات الغربلة ،فقد أيّد في البداية عزل النائب العام عبد المجيد محمود الذي عيّنه

[1]- هذا النص منشور في موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بترجمة الدكتور "عاصم عبد الفتاح نبوي".

الرئيس المخلوع ثمّ عاد وتحفّظ على عملية العزل من خلال رفضه الكامل لكل بنود الإعلان الدستوري الشهير رغم أنّه كان قد أشار إلى أنّ النائب العامّ يتحمّل مسؤولية تبرئة رموز النظام الساقط[1]!!

وعندما نربط بين صباحي وشفيق ونتذكّر زيارة حمدين للسعودية لتقديم التعازي في فقيد العائلة المالكة الأمير "نايف"[2] وإقامة آخر رئيس حكومة "مباركية" في الإمارات، وعندما نستحضر الدور السعودي الإماراتي في دعم الانقلاب على الشرعية فيما بعد ونفهم على الفور أنّ حمدين صباحي لم يكن إلا بيدقا من بيادق الثورة المضادة، فالرجل قالها صريحة لا لُبس فيها في برنامج "العاشرة مساء" على قناة دريم -2- يوم 17 يونيو 2013 :"اتّفقنا مع النظام السابق لإسقاط مرسي في 30 يونيو"[3]!

ديمقراطي – غير ديمقراطي:

لاطالما تشدّق حمدين صباحي بمقولات الديمقراطية ،حتى أنّ برنامجه السياسي في نقطته الأولى يشدّد على ضرورة إقامة نظام ديمقراطي يجسّد مبدأ سيادة الشعب،غير أنّ "داعية الديمقراطية" ضاق صدره بما آل إليه صندوق الاقتراع وطفق يدعو إلى إسقاط أول رئيس منتخب في انتخابات حرة ونزيهة بعد أقل من عام من بداية ولايته، وعلى النقيض من معارضين آخرين كالبرادعي وعمرو موسى كان صباحي يرفض رفضا قطعيا بقاء مرسي حتى لو أصلح أخطاءه وعدّل سياساته بما يقيم الدليل على افتقار الرجل لروح الديمقراطية؛حتّى أنّه صرّح قُبيل إجراء الاستفتاء حول الدستور قائلا :"...لن أعترف بالدستور ولو وافق عليه المصريون"[4].

---

[1]- كان صباحي قد أشار إلى ذلك أثناء حوار تلفزي مع"جيزيل خوري".

[2]- الأمير"نايف بن عبد العزيز آل سعود" توفي في 16 يونيو 2012.

[3]-على قناة "دريم 2"يوم 17 يونيو 2013 قال "صباحي"هذا الكلام في برنامج "العاشرة مساء".

[4]- حمدين صباحي في صحيفة"المصريون"يوم20 – 11 – 2012.

في الحقيقة لدينا الكثير مما يمكن أن نقوله عن حمدين عبد العاطي صباحي، لكننا لن نقول أكثر مما قاله الكاتب سليم عزوز رئيس تحرير جريدة "الأحرار" في "بوست لافت" :"كلّ يؤخذ من ثوريّته ويُردّ، إلا عبد الحليم قنديل، تكلّم يا قنديل وقل من هو حمدين صباحي"..وبالفعل كان "صباحي" مناوئا خجولا لنظام مبارك، ولم ترق مناوءته إلى شرف معارضة شخصيات ذات ثوريّة متدفّقة من أمثال عبد الحليم قنديل[1] وجورج إسحاق[2] والمرحوم عبد الوهاب المسيري[3] وغيرهم...،فلم يُسمع من حمدين خطاب قوي يتعلّق بمسألة التوريث أو فساد العائلة المالكة، وكانت طروحه المعارضة تقتصر في مجملها على نقد الفساد بشكل عام دون تخصيص مستفزّ لرأس السلطة بطريقة لا تبتعد كثيرا عمّا نراه في أفلام السينما المصرية.

جبهة الإنقاذ الوطني:
المأساة و الملهاة

عرفت مرحلة حكم "محمد مرسي" تناسلا لافتا للأحزاب والحركات المعارضة، خاصة بعد إصدار الرئيس الإسلامي

---

[1]- طبيب وصحفي مصري عروبي الاتّجاه عارض بشراسة حكم مبارك وكان من بين قياديي الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية".

[2]- جورج إسحاق ابو الفضل جاد الله مناضل قبطي من مؤسسي حركة كفاية المعارضة عام 2004.

[3]- مفكر إسلامي مختص في اليهودية والصهيونية [1938 – 2008]، شغل منصب المنسق العام لحركة "كفاية".

المنتخب إعلانا دستوريا يحصّن قراراته من الإلغاء كما يمنح به حصانة لمجلس الشورى والجمعية التأسيسية، ولا نستطيع الحديث عن المعارضة المصرية دون الوقوف عند ما يسمّى "جبهة الإنقاذ الوطني"، فهذا التكتّل السياسي الذي يضمّ حوالي 35 حزبا وحركة وأُعلن عن ظهوره يوم 18 نوفمبر 2012 وتشكّل رسميا يوم 24 نوفمبر من العام نفسه حدّد لنفسه في البداية هدفين هما مراجعة مشروع الدستور وإلغاء الإعلان الدستوري، لتتعاظم مطالبها يوما بعد يوم ككرة الثلج إلى حدّ دعوة "مرسي" إلى الاستقالة وتنظيم انتخابات رئاسية مبكّرة.

ومن أبرز مكونات الجبهة نذكر: التيار الشعبي المصري بقيادة حمدين صباحي ،حزب المؤتمر برئاسة عمرو موسى، حزب الدستور بزعامة محمد البرادعي، حزب مصر الحرية لعمرو حمزاوي، حزب التجمع، حزب الوفد، حزب المصريين الأحرار، الاشتراكيون الثوريون... ومن بين الشخصيات البارزة المكوّنة لهذا التحالف المعارض نجد: سمير مرقص،جورج إسحاق،يحي الجمل،حازم الببلاوي، كريمة حفناوي، نبيل زكي...

وبإلقائنا نظرة سريعة على تركيبة جبهة الإنقاذ نلحظ سمتين بارزتين تسمان خارطتها الهيكلية:

1 – مظلة إيديولوجية جامعة:

تنتمي أغلب مكوّنات الجبهة إلى اليسار بشقّيه الاشتراكي والعروبي وكذلك اليمين الليبرالي ما يجعلنا إزاء تكتّل إيديولوجي عقدي بالأساس وليس تكتلا سياسيا ،لأنّ التحالفات السياسية المعارضة عادة لا يقع تجميعها على الهوية بل على أساس طريقة تقييم أداء السلطة ونوعية المطالب التي ينادى بها ،ورغم ما رأيناه

في دعوات الجبهة من كليّة ولاعقديّة[1] إلاّ أنّ التركيبة "اللا-إسلامية" -أي غياب الإسلاميين فيها- الغالبة على الجبهة تكشف عن المرامي الحقيقيّة لها،فهي لم تهدف إلى إصلاح السلطة وترشيدها بل استهدفت إسقاط مرسي ومن ورائه حكم جماعة الإخوان المسلمين ،فجبهة الإنقاذ الوطني هي جبهة ضدّية ليس لها برنامج للبناء فمشروعها مشروع هدم وتعمل وفق شعار "فلنسقط الإسلاميين أولا ثم نتحدث"، وقد بدا ذلك جليا من خلال رفضها دعوة الرئيس محمد مرسي إلى حوار وطني جامع بعد أن قبل بإلغاء الإعلان الدستوري المثير للجدل بتعلّة الإبقاء على آثاره رغم أنّ التحاور كان يمكن أن يُقنع "مرسي" بإعادة النظر في موقفه.

2 - جبهة إنقاذ "الفلول":

استوعبت جبهة الإنقاذ الوطني المصرية في صفها الأول وجوها عديدة من أزلام نظام الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر عمرو موسى[2] الذي عمل طويلا مع النظام البائد وشغل لأعوام منصب وزير الخارجية ،وسامح عاشور[3] وحسين عبد الغني الناطق الرسمي باسم الجبهة...،وهذا الحضور "الفلولي" الواسع أسهم في رفض قطاع واسع من المعارضة الانتماء إلى هذه الجبهة، ومن الأحزاب والتنظيمات النافرة نجد، حركة6إبريل،نادي قضاة مصر، الكنيسة القبطية، حزب غد الثورة برئاسة أيمن نور، حزب مصر القوية بقيادة الإخواني السابق عبد المنعم أبو الفتوح الذي أكّد في تصريح

---

[1]- دعوات مثل مراجعة مشروع الدستور وإلغاء الإعلان ومراجعة التعيينات الإدارية ونقد الاداء السياسي...

[2]- شغل منصب وزير الخارجية بين 1991 و 2001 ..و بعد ثورة يناير رأس لجنة الخمسين لتعديل الدستور.

[3]- محام مصري كان من سجناء الرأي في عهد السادات ،وشغل عضوية مجلس الشعب بين 1995 و2000 كمستقل،كما سبق له الانتماء إلى مجالس جامعية ككلية الحقوق بالقاهرة.

إعلامي إنّ "وجود الفلول في الجبهة إساءة لثورة شعب مصر ضد رموز النظام السابق".

واتّساقا مع ما تقدّم سنحاول في السطور اللاحقة أن نبسط الحديث عن مظاهر تحامل المعارضة على حكم مرسي في علاقته بالإعلان الدستوري والاقتصاد والسياسة والقضاء والإعلام والمجتمع .

إعلان مرسي الدستوري

أقدم الرئيس محمد مرسي يوم 12 أوت 2012 على إقالة رئيس المخابرات العامة مراد موافي على التقاعد وتعيين اللواء رأفت شحاتة بدلا منه وإحالة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي على التقاعد وتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي[1] مكانه بعد منحه رتبة فريق أول،وإصدار قرار جمهوري يقضي بالعفو عن معتقلي الثورة وجميع المسجونين على خلفية جرائم ارتُكبت أثناء الثورة باستثناء جرائم القتل،ولم يكن ذلك كل ما لدى مرسي ليفعله بل زاد عليه يوم الخميس 22 نوفمبر 2012 بإصدار إعلان دستوري أزعج بقدر ما أسعد،وفيما يلي رصد لمضمون المواد الست المضمّنة في الإعلان:

المادة الأولى:

تضمّنت هذه المادة التنصيص على إعادة المحاكمات في قتل المتظاهرين والشروع في قتلهم وجرائم الإرهاب المرتكبة ضدّ الثوار عن طريق من تولّى منصبا سياسيا وتنفيذيا في عهد الرئيس المخلوع.

المادة الثانية:

---

[1]- وصف حزب "الحرية والعدالة" عبد الفتاح السيسي بأنّه "وزير دفاع بنكهة الثورة".

جاء فيها أنّ جميع القرارات والقوانين والإعلانات الدستورية التي أصدرها الرئيس مرسي منذ 30 يونيو 2012 وحتى إجراء الاستفتاء حول مشروع الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نافذة بذاتها وباتة غير قابلة للطعن عليها بأي طريقة وأمام أي جهة كما لا يجوز التعرّض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتزول جميع الدعاوى ذات العلاقة المعروضة على أي جهة قضائية كانت.

المادة الثالثة:

عدّدت هذه المادة شروط تعيين النائب العام -من الضوابط المحددة أن يعيّن الرئيس النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية لمدة 4 سنوات مع ضرورة ألا تقل سنه عن 40 عاما- بما لا ينطبق على النائب العام المباشر المستشار عبد المجيد محمود،وقد تمّت الإشارة إلى تفعيل النص فوريا بما يجعله بمنزلة إقالة مباشرة للنائب العام المعيّن من قبل مبارك.

المادة الرابعة:

تمّ تغيير عبارة "إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8أشهر من تاريخ تشكيلها "بعبارة" تتولّى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011".

المادة الخامسة:

حصّنت هذه المادة مجلس الشورى والجمعية التأسيسية -لجنة وضع الدستور- من الحلّ من أي جهة قضائية كانت.

المادة السادسة:

تمنح هذه المادة لرئيس الجمهورية الحق في اتّخاذ التدابير الضرورية لمواجهة أي خطر يهدّد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها.

وبطبيعة الحال نحن لن نعمل على إنكار الإخلالات القانونية الواضحة في هذا الإعلان الدستوري،فالمادة الأولى فيها افتئات على سلطة محكمة النقض ،كما أنّ المادة الثانية تُجهز على مبدإ قانوني وقضائي عام ألا وهو قابلية القرارات الرئاسية للطعن أمام القضاء ،فهذا النص يحصّن جميع قرارات الرئيس السابقة واللاحقة من كل أوجه الطعن وأمام أيّ جهة كانت،وتنتهك المادة الثالثة مبدأ عدم تطبيق القوانين بمفعول رجعي،وتأتي المادة الرابعة لتثبّت شرعية جمعية تأسيسية فاقدة للمشروعية باعتبار أنّ القاعدة الدستورية تقضي بعدم مشاركة السلطة في وضع الدساتير؛كذلك نجد في المادة الخامسة اجتراء على اختصاصات المحكمة الدستورية العليا المؤسسة القضائية الأعلى في مصر؛أما عن الإخلال القانوني صُلب المادة السادسة فأوضح من أن نشير إليه ،فهذه المادة أطلقت يد الرئيس ومنحته سلطة تقديرية في تقييم الأخطار والتفاعل معها إجرائيا وقانونيا بما يراه مناسبا.

بيدأنّنابهذهالمطاعنالقانونيةلانحسم المسألة،فالقضية أعمق من ذلك بكثير.

هذا الإعلان لم يسبّح بحمده العلمانيون ومن أسمّيهم "ديمقراطيو الوضع الدائم" الذين يصرون على النظر إلى الوضع الانتقالي التأسيسي على أنّه دائم ،فمصر ليست ديمقراطية مستقرّة ولا حتى ديمقراطية وليدة بل هي تعيش فترة انتقالية تؤسّس فيها لمستقبل ديمقراطي،وهذا الصنف من الديمقراطيين هو ألدّ أعداء الانتقال نحو الديمقراطية وبالتالي هم خطر على الثورة لعدم وعيهم بخصوصية المرحلة ومفصلية اللحظة ،بالمقابل لقي إعلان

مرسي هوى عند معظم الإسلاميين وقطاع واسع من القوى الثورية وعموم الشعب المصري،كما واجه الإعلان هجوما عنيفا وكانت المؤاخذة الأساسية تدور حول مواد بعينها في القرار يراها كثيرون تنحو منحى استبداديا ،لكنّ طبيعة المرحلة التي تعيشها مصر تفرض علينا النظر إلى قرارات "مرسي" نظرة خاصة تأخذ بعين الاعتبار ظروف اتّخاذه وسياقه.

والقول إنّ "الإعلان الدستوري المكمل" الأخير غير ديمقراطي هو في طريقه تماما لأننا لسنا بصدد دولة ديمقراطية أصلا ،فمصر كانت آنذاك تشهد فترة انتقال ديمقراطي، والصبغة المؤقتة للإعلان[1] تجعل منه انتقاليا بامتياز، وقد برّر مرسي إصدار الإعلان بتعبيد الطريق لتحقيق استحقاقات الثورة من أمن وتنمية ومحاكمة قتلة الشهداء...لكنّ كلّ ذلك لا يمثّل حقا مبرّرا كافيا لما أقدم عليه، فتوقيت القرار -فقط 5 أشهر من الحكم- وصداميّته حيث جاء في غياب رؤية توافقية مع مختلف ألوان الطيف السياسي حول مقتضيات المرحلة الانتقالية تجعلنا نفترض أسبابا أكثر إقناعا لإصداره، وقد أيّد البروفسور"فيلدمان"[2] هذه المقاربة وذهب إلى حدّ اعتبار الإعلان الدستوري المثير للجدل "طوق نجاة للبناء الديمقراطي في مصر"، مشيرا إلى أنّ تحالف المحكمة الدستورية العليا مع المؤسسة العسكرية ونيّتها الانقلاب على الشرعية الانتخابية لمرسي بطريقة دستورية بعد إبطال الانتخابات الرئاسية والوصول في النهاية إلى عودة حكم العسكر..والحقيقة أنّ هناك ما يعضد هذه الرؤية،فكلّنا يذكر قرار المحكمة الدستورية القاضي بحل مجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية بعد الإقرار بعدم دستورية الانتخابات؛كما نتذكّر للرئيس مرسي قوله:"إن أي مسؤول في أحد أجهزة الدولة يمكنه نقض قرارات الرئيس عبر القضاء".. وفي ذلك إشارة إلى خطورة الوضع وأنّ فرص الإفلات من العقاب ستزداد

---

[1]- كان العمل بهذا الإعلان سيتوقّف فور المصادقة على الدستور وانتخاب البرلمان الجديد.

[2]- أستاذ القانون الدستوري الدولي في جامعة هارفارد الأمريكيّة.

بسبب مرض القضاء المصري وارتهانه لجهات مشبوهة،كما لا يفوتنا التذكير بأنّ 40بالمئة من الاقتصاد المصري بيد الجنرالات وأنّ الإعلام في مجمله يساريّ الهوى، وفي سياق متّصل نستحضر ما تداولته تقارير صحفية مصرية نقلا عن مصادر مقرّبة من الرئيس محمد مرسي، فقد كان الإعلان الدستوري ردا على اكتشاف مؤامرات من قبل أطراف في المعارضة تواطأت مع الفلول لعرقلة المسار الديمقراطي عبر الحؤول دون إجراء الانتخابات الرئاسية ،وكان مرسي في خطابه أمام قصر الاتحادية يوم 23 تشرين الثاني 2012 -أي بعد يوم واحد من إصدار الإعلان- قد أشار إلى "جهات" تتآمر على أهداف الثورة، وكشفت مصادر وثيقة الصلة بالرئاسة عن أنّ اتخاذ قرار بتعيين نائب عام جديد كان بغرض التسريع في النظر في ملفات المتآمرين المشفوعة بتسجيلات فيديو وصوتيات تتعلق بالمتورطين في هذه اللعبة الانقلابية التي استشعرت وصول مرشح الإسلاميين إلى السلطة وحاولت أن تتحضّر لذلك[1].

وبالعودة إلى توقيت الإعلان المكمّل نرى أنّه جاء بعد الهجوم على غزة وربما ذلك لاستغلال الروح الثورية التي حرّكها العدوان الصهيوني،كما أنّ مرسي نفسه قد تحرّك بدافع من هذه الروح المتدفقة،كما لا ننسى أنّ الرئيس المصري قد حقّق "إنجازا" بتوصّله إلى اتفاق هدنة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس ما أدى إلى وقف العدوان الصهيوني على قطاع غزة،والإنجازات تماما مثل المصائب لا تأتي فرادى..

فما فعله "مرسي" هو ثورة داخل الثورة، فقراراته ثورية بامتياز وكان على من يريد للثورة المصرية النجاح أن يبارك هذه الإجراءات ويتحمّل تبعاتها،وعلى قارئي الاحداث الجارية في مصر والفاعلين والمتفاعلين معها مراعاة مقتضيات الحالة الثورية،فالثورة كما هو معروف هي فعل استثناء وقد عبّر عن ذلك المعارض التاريخي لنظام مبارك "عبد الحليم قنديل" بقوله:"..لو تقيّدنا بالقوانين

---

[1]- راجع "بوابة الشروق الإلكترونية".

الاعتيادية، فسنجد الثورة نفسها عملا غير قانوني بوصفها محاولة للانقلاب على الحكم"[1].. فلا حلّ لمعضلة الإفلات من العقاب إلا تفعيل المنطق الثوري، فمجرّد شغل منصب رفيع في عهد مبارك يُعدّ بحدّ ذاته قرينة إدانة ،فالثورية تفرض إعمال مبدإ "المتهم مدان حتى تثبت براءته" ومنطق انتظار استكمال الأدلة قد جعل نجلي مبارك بمنأى عن الإدانة رغم شهرتهما بالفساد المالي والإداري،ويمكننا القول إنّ الثورة الإيرانية -رغم اعتراضاتنا عليها- قد نجحت وفقا للأدبيات التي قامت عليها وما كان لها أن تنجح لولا قراراتها الثورية الكوبرنيكية..

وتعليقا على قرار إصدار الإعلان الدستوري تردّد كلام من قبيل أنّ مبارك كان على الأقل يبرّر توسيع صلاحياته بتطبيق قانون الطوارئ أما مرسي فيتصرّف بمباشراتية ووقاحة متناهية ،ونحن نقول إنّ هذا يُحسب لمرسي لا عليه،فمبارك كان يتصرّف بمنطق القوة فيما تصرّف الرئيس الإسلامي بقوة المنطق الثوري الذي لا يحتاج تفعيله إلى تردّد ومداراة ومساحيق تجميل.

وما نراه قرينة قوية على سلامة المسار الذي انتهجه مرسي هو عدم الرضى الذي أبدته إسرائيل والولايات المتحدة، ومثلما يقول الخميني:"إذا كانت أمريكا راضية عنك فاتّهم نفسك".. كما يمكننا القول إنّ ما فعله مرسي فيه استحضار لدلالات "المستبد العادل" كما هي في التراث العربي والإسلامي، والاستبداد الذي نعنيه هو القدرة على اتّخاذ القرار والحزم في تنفيذه فلا جدوى من عدل لا يقترن بحزم،وقيمة القرار العادل في تنفيذه لا في مجرد اتّخاذه،فكما يُقال:"إنما العاجز من لا يستبدّ"[2].. وغني عن البيان أنّ "إعلان" مرسي يحمل خطورة مزدوجة الدلالة فهو خطير بما أنذر به من مخاطر وخطير بمعنى شديد الأهمية ،فقد خلق استقطابا حادا غير مألوف بُعيد الثورات ،استقطاب يقابل بين أنصار الثورة من جهة وأنصار الثورة مع أعدائها من جهة أخرى،فنحن لم نكن بصدد استقطاب عادي لأنّ الاستقطاب

---

[1]-عبد الحليم قنديل في إحدى حلقات "الاتّجاه المعاكس".

[2]- راجع كتابات محمد عابد الجابري.

العادي اللاحق للثورات يكون بين أنصار الثورة وأعدائها، الاستقطاب الثاني "شعبوي" أي يتجسّد في مستوى القاعدة الشعبية بين "مسلمين" يُنظر إليهم كرجعيين وعلمانيين يُنظر إليهم ككفّار، وهذه التجاذبات جميعها دارت في فلك استقطاب أساسي فريد هو الآخر بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة القضاء التي جاء الإعلان لحمايتها من نفسها وليس "اغتيالا معنويا" لها كما تردّد ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى دعوة فوضوية خطيرة أطلقتها جهات قضائية ووجّهتها إلى القضاة بعدم الإشراف على عملية الاستفتاء على الدستور الذي تقرّر إجراؤه يوم 15 كانون الأول 2012 ما وضع البلاد على "حد السكين" كما يقال.

وسيكون من الخُلف اعتبار التوتّر الذي بلغ مداه نتاجا للإعلان الدستوري المكمّل إذ لم يكن هذا الإعلان في الحقيقة إلا قطرة أفاضت كأس "أزلام" النظام السابق والجهات القضائية المتواطئة والمؤسسة العسكرية علاوة على رموز المعارضة العلمانية ،بعد ما اتُّخذ من قرارات حازمة استهدفت رأسا المتورطين في جرائم ضد الشعب وأصحاب المال والنفوذ واستفزت فضلا عن ذلك ذوي الأفق المحدود من ديمقراطيي الوضع الدائم أو "الديمقراطويين"الذين يوجّهون سهام نقدهم أو بالأحرى انتقادهم في انسلاخ عن الواقع وتحرّك واضح في فضاء اللامعقول وهؤلاء ليسوا معارضين لكن "شُبّه لهم"[1]..

وأوضح ما أمكن ملاحظته في المشهد السياسي المصري هو أنّ المعارضة للإعلان الدستوري هي معارضة إيديولوجية بالأساس "علمانية" في مقابل "إسلاموية" وما يسند هذه الرؤية ما سمعناه من تعاليق أكثرها حدة جاء على لسان أقطاب العلمانية المصرية مثل ايمن نور وعمرو موسى الذين انسحبا من اللجنة التأسيسية للدستور قُبيل صدور الإعلان ولا ننسى محمد البرادعي غربي الهوى والليبرالي عمرو حمزاوي ... لكن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بوجود اعتراض من جهات سلفية تحفّظت على مبدإ

[1]- بسم الله الرحمان الرحيم:"وما قتلوه وما صلبوه ولكن شُبّه لهم"، الآية157 من سورة النساء.

"تحصين القرارات" بذريعة أن العصمة لله وحده ولا عصمة لبشر بعد الأنبياء،لكنّ المعارضة الممنهجة شكّلها علمانيون من يساريين وليبراليين وأقباط تمكّنوا في النهاية من إجبار مرسي على إلغاء الإعلان الدستوري يوم الـ9 من كانون الأول 2012 لكن دون محو آثاره وذلك في أعقاب حوار وطني شاركت فيه مختلف القوى السياسية الفاعلة.

اقتصاد مرسي

كان الاقتصاد النقطة الأبرز التي ركّز عليها معارضو مرسي نيران انتقاداتهم ،فقد أبدوا إصرارا لافتا على اتّهام مرسي وحكومته بالإضرار بالاقتصاد المصري وكانت اتهاماتهم في معظم الأحيان من قبيل الكلام المرسل المجرد والمؤيدات الكافية،وفيما يلي بعض الأرقام الرسمية[1] التي تقيم الدليل على سلامة المنهج الاقتصادي الذي سلكته حكومة هشام قنديل:

تأكّد أن السنة المالية يوليو/ يونيو 2012 - 2013 عرفت ارتفاعا في صافي تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 18.7 مليار دولار وهو رقم اعتبره خبراء اقتصاديون قياسيا، من ناحية اخرى حقّق ميزان المدفوعات فائضا يُقدّر بحوالي 274 مليون دولار،كما شهدت الصادرات الفلاحية ارتفاعا بنسبة 20 بالمئة ،وارتفعت نسبة السياح الوافدين بنسبة 13 بالمئة خلال الفترة ما بين كانون الأول 2012 ويونيو 2013.

---

[1]- أرقام البنك المركزي المصري حسب تقرير صادر يوم الثلاثاء 24 سبتمبر 2013.

كما سجّلت الفترة نفسها المعطيات التالية:

أولا ـ التجارة الخارجية:

"تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 7.6%، ليبلغ 31.5 مليار دولار في العام المالي الأخير، مقابل 34.1 مليار دولار في العام المالي السابق، نتيجة :

1- ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة 3.6%، التي سجلت 26 مليار دولار، مقابل 25.1 مليار دولار في العام المالي السابق .

2- تراجع قيمة الواردات السلعية بنسبة 2.9%، لتصل إلى نحو 57.5 مليار دولار، مقابل 59.2 مليار دولار.

ثانيا ـ الميزان الخدمي:

ارتفع فائض الميزان الخدمي بنسبة 19.8%، ليصل إلى 6.7 مليار دولار في العام المالي الأخير، مقابل 5.6 مليار دولار العام المالي السابق، انعكاسا لـ:

1- ارتفاع الإيرادات السياحية بنسبة 3.5%، ونمو عدد الليالي السياحية بنحو 8.1%، لتصل إلى 142.4 مليون ليلة، مقابل 131.8 مليون ليلة في العام المالي السابق .

2- ازدياد متحصلات خدمات النقل بنسبة 7% نتيجة لارتفاع متحصلات شركات الملاحة والطيران المصرية على الرغم من تراجع حصيلة رسوم المرور في قناة السويس بنسبة 3.4%، والتي اقتصرت على 5 مليارات دولار، مقابل 5.2 مليار دولار.

3- تراجع مدفوعات دخل الاستثمار بنسبة 11.6%، نتيجة لانخفاض تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر وكذلك تحويلات الفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية .

ثالثا ـ التحويلات المالية لمصر :

ارتفع صافي التحويلات بدون مقابل لتبلغ 19.3 مليار دولار، مقابل 18.4 مليار دولار في العام المالي السابق، انعكاسا لارتفاع صافي التحويلات الخاصة وأهمها تحويلات المصريين العاملين بالخارج، التي صعدت إلى 18.7 مليار دولار في العام المالي الخيرة،

مقابل 18 مليار دولار خلال العام المالي السابق، بارتفاع بلغت نسبته 3.8%.

رابعا ـ المعاملات المالية والرأسمالية :أسفرت المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالي الأخير، عن تحقيق زيادة ملحوظة في صافي التدفق من الخارج لداخل مصر، ليصل إلى نحو 9.7 مليار دولار، مقابل مليار دولار في العام المالي السابق كنتيجة للآتي[1] :

1- حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بقيمة 1.5 مليار دولار، مقابل صافي تدفق للخارج في العام السابق بقيمة 5 مليار دولار، كنتيجة أساسية لإصدار الحكومة سندات بقيمة 2.5 مليار دولار .

2- ارتفع صافي التدفق للداخل لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها إلى نحو 2.4 مليار دولار ، مقابل 2.1 مليار دولار.

3- زاد صافي الاستثمارات في قطاع البترول إلى 255.5 مليون دولار، مقابل 130 مليون دولار.

4- تراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين، لتقتصر على 281.7 مليون دولار، مقابل 1.67 مليار دولار في العام 2012/2011.

5- ارتفع صافي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي، لتبلغ 6.5 مليار دولار خلال العام المالي الأخير، مقابل نحو 1.2 مليار دولار خلال العام المالي السابق، بسبب ارتفاع الودائع المحولة من بعض الدول العربية "..

وكانت رئاسة الجمهورية المصرية قد أصدرت كتابا أبرزت فيه إنجازات الرئيس مرسي خلال مدة حكمه التي لم تتجاوز العام الواحد وفيما يلي بعض الأرقام الاقتصادية:

---

[1]- المرجع السابق نفسه.

شهدت الاستثمارات التي وقع إنجازها خلال الـ 9 أشهر الأولى من عام 2013 ارتفاعا إلى 181.4 مليار جنيه بعد أن كانت في حدود 170.4 مليار.

ارتفع عدد السياح من 8.2 إلى 9.2 مليون سائح.

ارتفع الناتج المحلي بسعر السوق من 1175.1 إلى 1307.7 مليارات دولار.

بلغ عدد المستفيدين من الدعم الغذائي 67 مليون مواطن.

وحسب أرقام الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات سجّلت واردات مصر من القمح انخفاضا في العام 2012 – 2013 بنسبة 34 بالمئة.

غير أنّ كل هذا وذاك لا يحجب نقاطا سلبية عديدة عرفها "اقتصاد مرسي"،فقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع نسبة الفقراء في مصر إلى نحو 25.2 بالمئة بعد أن كان في حدود 22 بالمئة قبل الثورة ولم تعرف النسبة انخفاضا يُذكر في عهد مرسي،كما سجّلت البطالة ارتفاعا بلغ 13.2 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2013 بعد أن كانت في حدود 13 بالمئة خلال الربع الأخير من 2012 ،علاوة على ذلك ارتفعت الديون الخارجية المحمولة على مصر إلى 45.5 مليار دولار في السنة الأولى من حكم مرسي بزيادة فاقت الـ 10 مليار دولار مقارنة بعام 2012 .

من ناحية اخرى سجّل الدولار الأمريكي أثناء عهد الرئيس المعزول ارتفاعا لافتا مقابل الجنيه إذ بلغ عتبة الـ7 جنيهات مقارنة بـ 6.07 جنيه في يونيو 2012 ،كما بلغ سعر صرف اليورو 9.8 جنيهات بعد ان كان في حدود 7.55 جنيهات في يوليو 2012 .

لكنّ نظرة موضوعية لحساب الربح والخسارة ،تجعلنا نرجّح كفة المغانم بالنظر إلى قصر المدة التي تولى فيها مرسي ودقة الوضع خلالها،فقد شهدت البلاد في تلك الفترة الصعبة حوالي 7 آلاف بين مظاهرات واحتجاجات وإضرابات وقطع طرق وأعمال فوضى ،دون أن ننسى أكثر من عشرين مسيرة

مليونية نظّرت لها معارضة احترفت دق الأسافين وإطلاق خطاب تعبوي تحريضي ،فقد اتّسم أداء معظم المعارضين بتجاهل طبيعة المرحلة التي كانت تعيشها البلاد وتناسي قلّة خبرة أعضاء الحكومة وحداثة عهدهم بالسلطة وإدارة الملفات الاقتصادية الحارقة التي لم تمنعهم من تحقيق إنجازات تُذكر فتُشكر.

سياسة مرسي

إنّ السجالية صفة لصيقة بالخطاب السياسي ومن الطبيعي والحال تلك أن يكون الاستقطاب هو الانشغال المركزي في الخطاب الحزبي، ولمّا كانت الطبيعة قد علّمتنا أنّ "كل فعل يقابله ردّ فعل يضاهيه في القوة ويعاكسه في الاتّجاه" تأكّدت من ثمة منزلة المعارضة نتاجا طبيعيا لوجود "سلطة" وضرورة تتأكّد طرديا مع التقدم نحو الديمقراطية؛لكنّ كل هذا وذاك لا يشفع لمعظم أطياف المعارضة تعاطيها المتطرف مع الشأن العام واحترافهم خطاب التحريض واختلاق الأزمات وافتعال المشكلات حتّى أنّ بعضهم لم يتردّد في الإعلان:"هذا المرسي من ذاك المبارك!"، لقد تغافل المتغافلون وتناسى المتناسون أنّ أوّل رئيس مدني وإسلامي منتخب تسلّم منصبا ملتبسا من الناحية القانونية حيث بدت حدود تحرّكه صلصاليّة بفضل المجلس العسكري الأعلى للالتفاف على الثورة، فقد "...تسلّم الدكتور محمد مرسي المنتمي لجماعة إخوان المسلمين،عقب انتخابه رئيسا للجمهورية، مهامه بصلاحيات منقوصة وغير واضحة إلى حدّ ما بسبب محاولة المجلس الأعلى للقوات المسلّحة كتابة الفصل الأخير للمرحلة الانتقالية وتحديد أبعادها من خلال مجموعة مراسيمه التي أصدرها في آخر لحظة"[1].

[1]- دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجز بالدوحة بعنوان"بين التدخّل والمساعدة:سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا" ،تأليف وتنظيم:سلمان شيخ وشادي حميد.

وفيما يلي جملة من ادّعاءات المعارضة المتعلّقة بسياسة مرسي الداخلية والخارجية،نعرضها بأمانة ونحاول الرد عليها تباعا:

- الرئيس محمد مرسي لم يشرع في إصلاح مؤسسات الدولة.

-- عمل مرسي على الإصلاح المؤسسي للدولة من خلال فرض الانضباط الأمني والإداري، إذ أقدم على إقالة كل من رئيس الحرس الجمهوري ومدير أمن القاهرة بعد تهاونهما في أداء واجب المحافظة على سلامة الشخصيات الوطنية المشاركة في جنازة شهداء رفح،كما لم يتردد في الاستغناء عن خدمات رئيس الرقابة الإدارية ومدير الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وذلك لتواطئهم مع الفاسدين،فضلا عن ذلك حرص مرسي على استثمار إمكانيات الكفاءات العلمية من بين القوى الثورية إذ عيّن 10 محافظين بدل آخرين عملوا مع النظام السابق أو وقفوا موقف الحياد من المد الثوري،وتبقى المسارعة بإصدار الدستور أهمّ إنجازات الرئيس المعزول فيما يتعلّق بالبنية المؤسسية لمصر إذ تم عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي الشفاف وتمّت المصادقة عليه وإنفاذه يوم 25 كانون الأول 2012 ومن ثمّ انتقلت المهام التشريعية إلى مجلس الشورى .

- لم تكن العدالة الاجتماعية والتنمية من أولويات الرئاسة.

-- رغم الإرث الثقيل للعطالة المؤسسية الاقتصادية الذي خلّفته الديكتاتوريات المتلاحقة عمل مرسي طوال ولايته المبتورة على تطبيق برنامجه الانتخابي -مشروع النهضة- الذي أولى اهتماما خاصا بالجانب الاجتماعي التنموي ،إذ تمّ تكليف 5 وزارات لإقامة مركز لوجيستي عالمي ومدينة تجارية مليونية ومنطقة صناعية ضخمة بإقليم قناة السويس،كما أبدى الرئيس موافقته على تجسيد المشروع[1] الذي اقترحه العالم الجيولوجي خالد عودة ؛وخصّص حوالي 73 مليون جنيه لبناء أسواق للباعة المتجولين،وأسّس ديوان المظالم لاستقبال التشكيات والتظلمات من المواطنين بشكل مباشر ورغم فشل التجربة عمليا إلا

[1]- المشروع معروف بمشروع "الفرافرة".

أنها خطوة تُسجّل لمرسي،وفيما يتعلّق بالعدالة الاجتماعية نذكر ما يلي[1]:

"استفادة 1.9 مليون موظف من رفع الحد الأدنى للأجور - استفادة 1.2 مليون معلم من الكادر الخاص بالمعلمين- استفادة 750 ألف إداري من تحسين أوضاع العاملين الإداريين بالتربية والتعليم والأزهر- استفادة 150 ألف عضو هيئة تدريس و58 ألف خطيب وإمام من تحسين أوضاعهم- بالنسبة إلى محدودي الدخل استفاد 1.2 مليون مواطن من العلاج على نفقة الدولة – استفادة 90 ألف أسرة من مشروع "ابن بيتك" واستفادت 1.5 مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعي- استفادت أكثر من 489 ألف إمرأة من التأمين الصحي على المرأة المعيلة ،كما استفاد 13.2 مليون طفل دون السن المدرسي من التأمين الصحي- استفاد 593 ألف عامل من تقنين أوضاع العمالة واستفاد 150 ألف عامل من مساندة المصانع المتعثّرة وتمّ تأسيس 7367 شركة -إعفاء 52.5 ألفا من صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات واستفاد 2793 من صغار المزارعين من مشروع تنمية الصعيد كما استفاد محدودو الدخل من دعم المواد الغذائية وبلغ عدد المستفيدين 67 مليون مواطن – بلغ عدد المخابز المشاركة في منظومة الخبز الجديد 17356 مخبزا،تمّ توفير 74 مليار و400 مليون جنيه لدعم المواد البترولية وتوفيرها"..

- مرسي استهدف السلطة القضائية لتطويعها.

-- مافتئت المعارضة منذ 30 يونيو 2012 تحثّ مرسي على تطهير القضاء من أزلام النظام السابق وإعادة هيكلته بما يسمح بإقامة هرم قضائي مستقلّ،لكن ما إن شرع الرئيس المعزول في تحقيق أحد المطالب المفصلية لثورة يناير حتى قذفته أقطاب المعارضة بتهمة محاولة السيطرة على السلطة القضائية ونستحضر في هذا الصدد ما ردود الأفعال الغاضبة التي قوبل بها قرار عزل النائب العام المعيّن من قبل المخلوع مبارك،ورغم أنّ القضاء المصري اتّخذ عديد

---

[1]- الأرقام مستقاة من الكتيّب الصادر عن رئاسة الجمهورية المصرية حول إنجازات الرئيس محمد مرسي.

القرارات المجحفة المعادية لفكرة تثبيت المؤسسات الدستورية أذعن مرسي للأحكام القضائية إذ تخلى عن دعوة مجلس الشعب للانعقاد وتراجع عن دعوة الناخبين للانتخابات البرلمانية.

- مرسي عادى المؤسسة العسكرية وحاول تحييدها.

-- حُملت حادثة 05 أغسطس 2012 التي قُتل على إثرها 16 جنديا مصريا قرب رفح شمال شرق سيناء على أنّها من تدبير محمد مرسي ومن خلفه جماعة الإخوان المسلمين لتبرير تغيير القيادات الاستخبارية والعسكرية بأخرى موالية بغرض السيطرة على الجيش تدريجيا ،ولئن بدأت فعلا حركة الإقالات يوم 12 أغسطس بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي للتقاعد وهو الذي ترأس المجلس العسكري أعلى سلطة في البلاد طيلة عام ونصف ،كما تمّت إقالة رئيس المخابرات العامة اللواء مراد موافي وتعيين اللواء رأفت شحاتة بدلا منه كما تمّ التخلي عن خدمات محافظ شمال سيناء ،غير أنّ ذلك لا يسوّغ لقيادات جبهة الإنقاذ تحديدا القول إن هناك مؤامرة إخوانية على العسكر إذ إننا لسنا إزاء دليل قاطع على ذلك ،وما قيل لا يتجاوز حدود الاحتمال والتحامل ،لأن منطقة سيناء عُرفت بالنشاط المكثف للمسلحين من الجهاديين والإرهابيين وتجار المخدّرات وعملية بذلك الحجم لا يمكن أن تثير الاستغراب في ظروف تتسم بالفوضى التي كرسها تشتّت جهود الجيش المصري المنشغل بالشأن السياسي ومعاضدة جهود الشرطة في المناطق الداخلية ،وكان من الطبيعي أن تهبّ رياح التغيير على رأس السلطة العسكرية عقب عملية بنوعيّة "عملية رفح".

والغريب أنّ التهمة النقيض وُجّهت كذلك إلى الإخوان ،فقد قيل إنّهم منذ 25 يناير وهو يبرمون الصفقات مع العسكر وأنّ الجيش ساعدهم في الوصول إلى الحكم وأنّهم وافقوا على الإعلانات الدستورية في مارس 2011 استجابة لرغبة المؤسسة العسكرية وثبت إثر أزمة 30 يونيو وواقعة 03 يوليو 2013 زيف تهمة تطلقها معارضة كلامها يضرب بعضه بعضا .

- مرسي أعلن التزامه باتفاقية كامب دايفد[1] ودمّر أنفاقا تربط بين قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء،وأرسل رسالة إلى شمعون بيريز تضمنت عبارة"صديقي العزيز بيريز... سنعمل من أجل مصلحة بلدينا".

-- ماكان لمرسي أن يسلك منذ البداية مسلكا صداميا فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية ومن الطبيعي والحال تلك أن ينتهج منهج "التقية السياسية"ويعلن تقيّده باتفاقية كامب دايفد ،أما عن مسألة الأنفاق المهدّمة فلم يكن مرسي يهدم بعضها إلا ليساعد على حفره من جديد عبر التساهل الأمني مع عناصر المقاومة الفلسطينية ،كما يجب ألا ننسى تزايد ساعات فتح معبر رفح الحدودي مع القطاع رغم تدهور الوضع الأمني العام في البلاد،ولم يكن الخطاب الموجّه من الرئيس محمد مرسي إلى شمعون بيريز إلا امتدادا لإعلان احترام اتفاق "مخيم داوود"واتساقا مع منهج "التقية" المشار إليه آنفا.

فالواقعية الثورية تستدعي عقلانية الممارسة السياسية بالضرورة ؛ماذا فعلت ثورجية جمال عبد الناصر ؟..ألم تقدنا إلى نكسة بل هزيمة 67[2] ؟؟..ماذا صنع الدكتاتور القومجي صدام حسين للعراق؟.. ألم يُهده على طبق للولايات المتحدة وإيران؟..

وفي سياق متّصل يقف تهافت خطاب المعارضة شاهدا على روح التحامل التي تحرّك السواد الأعظم من المعارضين فقد رُمي مرسي بتهم أخرى تتحدّد نقيضا لتهمة العمالة للكيان الصهيوني فقد ردّدوا أن مرسي تواطأ مع حماس في تنفيذ عملية

---

[1]- اتفاق وُقّع في 17 سبتمبر 1978 بين مصر-الرئيس أنور السادات- وإسرائيل-رئيس الوزراء ميناحيم بيغن- في مخيّم داوود بالولايات المتّحدة الأمريكيّة تحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر،وقد ركّز الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ليمهّد ذلك لتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 مارس 1979.

[2]- قدّمت دوائر فكرية مقرّبة من عبد الناصر توصيفا مجمّلا"للهزيمة النكراء عام 1967 بأن أطلقت عليها اسم"النكسة"،فلم يروا في احتلال الكيان الصهيوني " غزّة والضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وجزء من هضبة الجولان السورية في ظرف 6 ايام سوى "نكسة"..واعجباه ..

اختطاف الجنود السبعة يوم 16 آيار 2013 في شمال سيناء ولم يفعل نجاح الدبلوماسية "المرسوية" في تخليص المختطفين غير تعزيز الاتهامات المتعلقة بالتآمر على أمن الدولة مع حركة حماس،ولا يسعنا أمام هذا الارتباك إلا "أن نردّ بضحكة فلسفية " كما يقول فوكو[1].

ثمّ إنّه من الخُلف بمكان تجاهل تاريخ الإخوان المسلمين ناصع البياض مع القضية الفلسطينية منذ حرب 1948 [2]حتى أنّهم تطرّفوا في معاداة الصهائنة إلى حدّ مهاجمة اليهود المصريين آنذاك.

- مرسي سعى جاهدا إلى تدجين الإعلام.

-- لم أصادف وقاحة تعادل وقاحة هذه التهمة الباطلة، فقد عرفت ولاية محمد مرسي انفجارا إعلاميا هائلا، وبلغت حرية التعبير مداها ولم تسلم مؤسّسة رئاسة الجمهورية من الثلب والشتم آناء الليل وأطراف النهار في حالة فريدة لم تعرفها مصر طوال تاريخها الطويل، وكانت الادعاءات الكاذبة ونشر الشائعات خبزا يوميا للغالبية العظمى من وسائل الإعلام،ومع ذلك لم يجد مرسي حرجا في إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر بإصداره مرسوما في أعقاب صدور حكم بسجن صحفي بتهمة إهانة من؟؟.. إهانة الرئيس نفسه !، وفي سياق متصل أدلى "محمد حسنين هيكل" بشهادته[3] حول هذا الموضوع قائلا:"إنّ مصر تعيش الآن أزهى عصور حرية الإعلام والصحافة بعهد محمد مرسي"، وفعلا أعاد مرسي الاعتبار للصحافة بأن أرجعها "إلى سيرتها الأولى "سلطةً رابعة كما وصفها المفكر الإيرلندي "إدموند بورك"[4] منذ القرن الـ18.

---

[1]- فيلسوف بنيوي فرنسي من أهمّ مؤلّفاته"الكلمات والأشياء" "ميشال فوكو".

[2]- شاركت الجماعة في حرب 48 بكتائب انطلقت من مصر وسوريا والأردن.

[3]- قدّم "هيكل"شهادته تلك أثناء حوار مع الإعلامية "لميس الحديدي" على فضائيّة "سي.بي.سي".

[4]- "إدموند بورك"مفكّر إيرلندي[1729-1797] يُعدّ أوّل من اعتبر الصحافة سلطة الرابعة.

- مرسي تركنا نعيش في الظلام بالانقطاعات المتكررة للكهرباء.

-- لم تكن أزمة الانقطاع المتكرر للكهرباء صنيعة عهد مرسي،فالظاهرة تعود إلى عام 2008 حيث كانت مدّة الانقطاع تصل إلى 7 ساعات يوميا خاصة في القرى والمناطق الداخلية،وأخذت الأزمة في الاتساع منذ سنة 2010 لتشمل محافظات عديدة ،وذلك بسبب التزايد المتعاظم في استهلاك الكهرباء ما جعل مدة الانقطاعات تبلغ 12 ساعة يوميا في شهر رمضان،وعرفت ولاية مرسي تفاقما لافتا للأزمة بسبب النقص في الوقود وانخفاض ضغط الغاز والانفلات الأمني إذ تمّت سرقة أسلاك وتجهيزات كهربائية،لكن حقيقة تلك الانقطاعات المتكررة انكشفت بعد 03 يوليو 2013 حيث انقرضت المشكلة تماما أو كادت ما يعني بكل بساطة تورّط الفلول والمعارضة المتحالفة معهم فيما كان يحصل،في سيناريو شبيه بما كان يحصل من حرائق في القاهرة في أوائل الخمسينيّات قُبيل استلام عبد الناصر للسلطة الذي انتهت "بفضله"حوادث الحرق بما أقام الدليل على المؤامرات المحبوكة ضد حكم محمد نجيب[1].ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أنّ محمد مرسي أطلق مشاريع لإنشاء محطات توليد كهربائي في مختلف أنحاء البلاد.

- مرسي انخرط في "أخونة" الدولة عبر منح مؤيّديه من الإخوان ومن لفّ لفّهم مواقع إدارية متقدمة مع تجاهل المحسوبين على المعارضة.

-- لم يخلف محمد مرسي بوعوده المتعلقة بتكوين فريق رئاسي متنوّع المشارب والاتجاهات السياسية فجمع حوله اليساري والعروبي والقبطي إلى جانب الإسلاميين بطبيعة الحال ،غير أنّ استقالة بعض الأسماء المستقلة في شهر كانون الأول 2012 تحت ضغط انتقادات المعارضة مثل استقالة الدكتور سيف

---

[1]راجع مذكّرات"خالد محي الدين"

الدين عبد الفتاح أسهم في ترسيخ فكرة عجز المستقلين وذوي الاتجاهات غير الإسلامية على الصمود في وجه عاصفة الاتهامات والضغوط المتزايدة ما دفعه مكرها إلى الاعتماد أكثر فأكثر على عناصر من الجماعة ومن الإسلاميين عموما من أجل الثبات على نهج الإصلاح وتطبيق برنامج "النهضة"،أما عن الحديث عن تعيين وزير داخلية[1] ووزير دفاع إخوانيي الهوى فقد ثبت زيفه تماما قبيل يوم 03 يوليو 2013 وبُعيده،إذ كان الفريق أول عبد الفتاح السيسي "بطل"تلك اللحظة الانقلابية،ونتذكر لمرسي مرونة التراجع التي تحلّى بها حيث قام بتعديل الإعلان الدستوري كما تقيد بما تمخّض عن الحوار الوطني الجامع ووافق على على تعيين 90 اسما من بين الشخصيات المقترحة من المعارضة في مجلس الشورى فعن أي تهميش للمعارضين يتحدّثون؟؟! ..

- مرسي اعتمد سياسة أمنية فاشلة.

-- غني عن البيان أنّ الدول ما بعد الثورات تكون في أسوإ حالاتها الأمنية باعتبار اهتزاز أركان المؤسسة الأمنية وتدهور الوضع الاقتصادي الذي يمثّل أحد أبرز الدوافع المحفّزة على ارتكاب الجريمة،وهذه الظروف توفرت بكل مقوماتها في مصر ما بعد ثورة 25 يناير 2011 ومع ذلك اجتهد مرسي في إدارة المرحلة أمنيا وحقق بعض الإنجازات المحمودة التي نعدّد بعضها:

ضبط 52 مليون ومئة ألف لتر بنزين مهرّبة،و380 مليون ونصف المليون لتر سولار مهربة، و159 مليون كغ مواد تموينية مهربة،ومليون ومئة ألف إسطوانة بوتاغاز مهرّبة.

ضبط 300 قرص ترامادول و 786724 كغ بانغو و325060 كغ حشيش و6121 كغ هيرووين و749 كغ أفيون.

ضبط 358 حالة اختطاف من أصل 472 حالة بنسبة نجاح 76 بالمئة.

---

[1]- وزير الداخلية محمد إبراهيم الذي بقي في منصبه عقب انقلاب 03 يوليو 2013.

ضبط 342 بؤرة إجرامية و2435 عنصرا إجراميا و15591 سيارة مسروقة.

وعلاوة على هذه الأرقام[1] نشير إلى تركيز وحدة متابعة هي الأولى من نوعها في مصر وذلك بالإسكندرية حيث تمّ وضع كاميراهات تراقب الشوارع طيلة ساعات الليل والنهار لرصد أي جريمة أو إخلال أمني يمكن أن يقع.

- مرسي لم يقتصّ من رموز النظام السابق.

-- أنشأ محمد مرسي نيابة الثورة وكوّن لجنة لتقصي الحقائق في سبيل إعادة محاكمة المتورطين في الفساد من رموز النظام السابق.

- أريق الكثير من الدماء في عهد مرسي.

-- فعلا ..أريقت دماء الكثير من المصريين أثناء حكم مرسي ،وفيما يلي عرض لأهم المحطات التي سقط فيها شهداء وقتلى:

استشهاد 16 جنديا يوم 05 أغسطس 2012

05 ديسمبر 2012 مقتل عدد من المتظاهرين بعد اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لمرسي عقب إقرار مشروع الدستور من قبل الجمعية التأسيسية يوم 30 تشرين الثاني 2012 وتصاعد التجاذبات السياسية .

مقتل العشرات في احتجاجات يوم 24 كانون الثاني 2013.

05 إبريل 2013 مصرع 5 أشخاص من بينهم 4 أقباط في اشتباكات قرب الكنيسة الأرثوذكسية بالقاهرة.

لكن..هل يبرّر لنا ما تقدّم اتّهام مرسي بالتورط في عمليات القتل في تلك المواجهات الدامية؟..قطعا لا.. ويكفي أن نسوق في هذا الإطار شهادة أحد أعضاء جبهة الضمير الوطني[2] الدكتور

---

[1]وردت هذه الأرقام في الكتيّب المتعلّق بإنجازات الرئيس محمد مرسي الذي تمّ نشر جانب منه في موقع "الجزيرة نت

[2]- شهادة الدكتور "محمد الجوادي"في برنامج "أجرأ الكلام"مع الإعلامي "طوني خليفة".

محمد الجوادي الذي صرّح في برنامج "أجرأ الكلام" مع الإعلامي طوني خليفة إذ تحدّث عن حضوره حوارا جمع قيادات من جبهة الإنقاذ التقت حول فكرة أنه"لابدّ من إراقة الدماء لإحراج مرسي"!..

- يؤسّس مرسي لدولة ظلامية تضطهد المرأة.

--غالبا ما تُوجّه هذه التهمة للتيارات الإسلامية الحاكمة،فنحن بصدد أصابع اتّهام كلاسيكيّة تُوجّه إلى الإسلاميين ،اتّهام يتغاضى عن الواقع وما يعكسه،فالرئيس محمد مرسي وضع برنامجا متكاملا لمقاومة العنف ضد المرأة،وأنشأ وحدة داخل وزارة الداخلية تختص بكافة الجرائم التي يمكن أن تمسّ من المرأة.

- مرسي تسبّب بسياساته في انقسام الشعب المصري وشوّه صورة مصر دوليا ولم يف بوعده بأن يكون رئيسا لجميع المصريين.

-- يتحدّثون وكأنّ محمد مرسي هو من أحدث الانقسام بين أفراد الشعب الواحد،فالاستقطاب ليس وليد اللحظة"المرسوية" بل هو كامن في النسيج الاجتماعي المصري منذ أمد بعيد وأخذ في الاحتداد شيئا فشيئا منذ انتهاء الاحتلال الإنقليزي وزاد التجاذب في التبلور أكثر فأكثر بعد نجاح ثورة يناير، فمن المعروف سوسيولوجيا انّ الارتداد إلى الهوية الشخصية والتعصب لها يشتدّ بعد زوال عامل الهيمنة والقمع السياسي،أمّا فيما يتعلّق بتشويه صورة مصر فالعكس تماما هو الذي حصل مع محمد مرسي الذي نجح في تقديم صورة مشرّفة لمصر عبر نجاحه في إرساء أركان دولة مدنية حقيقية خارجة عن سيطرة العسكر ،بما يتناسب وقيم الدولة الحديثة والعصرية ،كما لا يمكن تنزيل عملية إنشاء "سامسونغ" لأوّل مصنع لها في الشرق الأوسط في مصر وتحديدا بمنطقة بني سويف بالصعيد المهمّش منذ سنوات إلاّ في خانة إعلاء راية البلاد،علاوة على ذلك أعاد مرسي الاعتبار لشخصيات وطنية طالما تمّ تجاهلها مثل الفريق سعد الدين الشاذلي[1] قائد الأركان أثناء حرب أكتوبر

[1]- سعد الدين الشاذلي قائد الأركان أثناء حرب تشرين الأول أكتوبر 1973.

1973، ولأول مرة منذ توقيع اتفاقية كامب دايفد يدخل الجيش المصري شبه جزيرة سيناء بكامل معدّاته الثقيلة بقرار سيادي فردي اتّخذه مرسي عندما قرّر شن عملية واسعة في المنطقة على إثر حادثة رفح في عملية أُطلق عليها اسم "نسر".

- فشل مرسي في سياسته الخارجية ووتّر علاقات القاهرة بمعظم دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

حسبنا أن نشير هنا إلى أنّ أوّل زيارة للرئيس محمد مرسي كانت للمملكة العربية السعودية، وقد أثمرت الزيارة التوصل إلى اتّفاق على خطّ ائتمان لتمويل الصادرات السعودية غير النفطية لمصر بقيمة 750 مليون دولار، كما بلغت استثمارات المملكة 170 مليون دولار خلال سنة الحكم وذلك طبقا لما ورد في كتيّب الرئاسة الخاص بإنجازات ولاية مرسي الذي نصّ كذلك على ما يقف دليلا على الدبلوماسية التنموية النشطة التي انتهجها مرسي:

تمكّن الرئيس مرسي أثناء زيارته لقطر من الاتفاق على منح مصر مساعدات بقيمة مليار دولار إلى جانب 3 مليارات دولار أخرى في صورة سندات ،وتعهّدت الدوحة بضخ استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار في قطاعات الحديد والصُّلب وتوليد الكهرباء والسياحة غلى جانب إهداء الشعب المصري 3 شحنات من الغاز.

زيارة السودان والاتفاق مع الخرطوم على زراعة مشتركة لمليون فدان من القمح وافتتاح الطريق البري الشرقي بين البلدين وإقامة منطقة صناعية مصرية مساحتها مليونا متر مربع شمال السودان.

أدّى مرسي زيارة لتركيا واتفق مع أنقرة على استيراد 150 سيارة لجمع القمامة،إضافة إلى الاتفاق على دعم مشاريع نتعلقة بالنسيج والنقل علاوة على الحصول على قرض يقدّر بمليار دولار.

حصل مرسي على منحة صينية لتمويل مشاريع البنية التحتية تعادل 150 مليون دولار وذلك في أعقاب زيارته لبيكين[1].

توصّل أثناء زيارته للهند على الاتفاق مع نيودلهي على زيادة الاستثمارات الهندية وتقوية أواصر التعاون السياحي والعسكري ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اتفق مع إسلام آباد أثناء زيارته لباكستان على زيادة ترسيخ التعاون الاقتصادي.

كما استطاع مرسي عقد اتفاقات اقتصادية مهمة خلال زياراته إلى كل من ألمانيا وإيطاليا التي عبرت عن رغبتها في إنشاء منطقة صناعية على الأراضي المصرية،كما توصّل الرئيس المعزول إلى الفوز بحق تصنيع الدبابات أبرامز الأمريكية .

كما نشير إلى توفّق الرئيس مرسي في إنجاح صفقة الآف 16 مع واشنطن الأمر الذي طالما عارضته تل أبيب وهو ما يمكن اعتباره انتصارا دبلوماسيا على الكيان الصهيوني،كما نسجّل لمرسي نجاحه في التوصل إلى اتفاق هدنة أوقف به العدوان على غزة، ويؤكد خبراء في العلاقات الدولية أنّ الرئيس المعزول تمكّن من بناء سياسة خارجية متنوعة من خلال الخروج التدريجي من عباءة الغرب والاتجاه شرقا نحو العالم العربي والإسلامي واستطاع تعميق علاقة القاهرة بدول "البريكس"[2] الاقتصادية.

- مرسي فشل في إدارة ملف مياه النيل وإعلان أثيوبيا اعتزامها التقدم في مشروع سد النهضة يقوم دليلا على هذا الفشل.

لاشكّ أن التهديد الاثيوبي ببناء سد النهضة في ذلك التوقيت يشي باستغلال أديسا بابا للوضع المصري المتّسم بالحراك المتصاعد والانشغال المتزايد بالشأن الداخلي،ومع ذلك تعاطى مرسي مع الأزمة بحكمة شديدة حيث فتح مكتبه للعلماء والخبراء

---

[1] استقينا جميع هذه الأرقام من موقع "الجزيرة نت"

[2] - دول البريكس هي:البرازيل ،روسيا،الهند،الصين،جنوب إفريقيا.

لتبيّن الأضرار التي يمكن أن تلحق بمصر جراء هذا السد ،كما استقبل سياسيين من مختلف ألوان الطيف لاستطلاع آرائهم من أجل حل المشكلة سلميا،والجدير بالذكر أنّ إفقار مصر مائيا وتجويعها مخطط قديم يعود إلى القرن 18 عندما كلّفت الجمعية الجغرافية الملكيّة البريطانية الرحالة البريطاني "جيمس بروس" لاستكشاف منابع نهر النيل في الحبشة وكان ذلك عام 1769 ،فقدم إلى مصر ومنها إلى السودان فأثيوبيا ووقف على خروج النيل الأزرق من بحيرة تانا فكتب تقريرا قدّمه للجمعية البريطانية جاء فيه حرفيا:

"إنّ من يسيطر على بحيرة تانا والهضبة الحبشية يمكنه تجويع مصر"..وندرك جميعا مدى التغلغل الإسرائيلي في المنطقة وتآمرها على الأمن القومي المصري،ويشير الدكتور "مغاوري شحاتة"خبير المياه ورئيس جامعة المنوفية الأسبق إلى موافقة دول حوض النيل ومن بينها مصر على جواز انتقال المياه إلى دولة مجاورة لدول الحوض ،ويقول إنّ هذا "الشذوذ" عن القواعد الدولية المنظّمة للمجاري المائية ربما يهدف إلى إرواء الكيان الصهيوني بمياه النيل.من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنّه من أسباب انفجار مثل هذه الأزمات سياسة التجاهل والنأي بالنفس التي دأب النظام السابق على انتهاجها مع دول الحوض ،كما لا يغيب عنا أن نسجّل دور اتفاقية عنتيبي الموقّعة عام 2010 من قبل أثيوبيا واوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا وانضافت إليهم بورندي عام 2011، وتسمح هذه الاتفاقية ببناء السدود على النيل وهي الخطوة التي كان للقاهرة حق الاعتراض عليها حسب اتفاقات سابقة وقّعت في أواخر الخمسينيات والتي تمنح مصر والسودان النصيب الأوفر من مياه النيل.

وبالعودة إلى واقع التجاذبات السياسية الداخلية في مصر أثناء بروز تلك الأزمة "المائية" نسجّل للتاريخ أنّ المعارضة المصرية وبالذات جبهة الإنقاذ الوطني عملت على استغلال ملف السد وتوظيفه سياسيا بما يخدم أجندتها الانقلابية، وقد أكّد هذا الطرح

الصحفي الأثيوبي"فانيل كينفي"[1] في مقال له تحت عنوان "القوى السياسية المصرية تسعى لإسقاط الرئيس مرسي بذريعة سد النهضة"، أعرب من خلاله الكاتب عن استغرابه من التضخيم الإعلامي لقضية السد رغم أنّ المشروع وقع تدشينه منذ سنتين ،وبعد تحليل توصّل "كينفي" إلى نتيجة مفادها سعي المعارضة إلى الأغطاحة بمرسي عبر تهويل المسألة ومحاولة "عسكرة الحل" لتوريط القيادة الإخوانية.

اتساقا مع ما تقدّم نستشفّ عدمية خطاب معظم أقطاب المعارضة الذين يرون "المياه كلها بلون الغرق"[2] ،فأي حكومة في العالم تحتاج إلى سنوات من العمل في ظروف مناسبة لإحداث تغيير حقيقي وملموس ،فحزب العدالة والتنمية الأردوغاني حكم 7 سنوات قبل أن تبدأ ثمار عمله في النضج وتصبح جاهزة للقطف رغم أنّ تركيا لم تعش واقعة ثورية، غير أن هذه المصادرة -postulat- على بداهتها تجاهلها المتحاملون الذين أصروا على إسقاط مرسي حتى قبل انتخابه رسميا كما سبق أن بيّنّا ،فهؤلاء لم يمارسوا معارضة حقيقية بنّاءة وغفلوا أو تغافلوا عن الدور الحقيقي للمعارض الذي يُعدّ إلى جانب الإعلام أحد مكونات "السلطة المضادة" والضدية هنا لا تعني العدائية أو المعارضة الريبية بل تعني الاضطلاع بدور الرقابة والتوجيه أي الحرص على النقد الموضوعي واقتراح البدائل المناسبة في الوقت المناسب.

حركة تمرّد

تعمّدنا عدم الحديث عن حركة تمرّد ضمن القسم المتعلق بالمعارضة السياسية نظرا لشعبويّتها وطابعها غير الرسمي ،كما أنّ

---

[1]نائب رئيس تحرير صحيفة "سيندك"الخاصة

[2]"المياه كلها بلون الغرق"..عنوان إحدى روايات الكاتب الروماني العدمي "إميل سيوران"

افتراضنا حسن النية في شباب الحركة منعنا من إدراجها في الجزء المخصص للثورة المضادّة غير أنّ هذا لا يُعفينا من الإصداع منذ البدء بتأدلج قيادات هذا "التنظيم"الذي ظهر في ميدان التحرير بالقاهرة في شهر إبريل 2013، وفي آيار ومن خلال نصّ بيان تدشين الحملة الهادفة إلى جمع التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس المنتخب محمد مرسي نقف على ملامح الفكر الذي يحركهم:

"..وجب علينا التمرد بعدما وصلت إليه البلاد من تدهور ملحوظ فى الحالة الاقتصادية وسوء الأحوال السياسية بعد وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى حكم البلاد برئيسها محمد مرسى الذى أخلّ بكل موازيين العدالة وضرب بالثورة وإرادة الشعب المصرى عرض الحائط وكأن الثورة لم تقم. واتضحت الصورة على مرأى ومسمع العالم أجمع أن النظام المصرى انتقل من عصابة إلى أخرى ولم تحقق الثورة أهدافها ولم تحقق أحلام من ضحوا من أجلها فى الحصول على وطن يتمتع بالاستقلال الوطنى والحرية والعدالة الاجتماعية بعد أن تحكم فيه الخائنون ولازال يتحكمون فيه".. لقد بدا هذا البيان إعلانا صريحا عن لاحياديّة هذه الحركة الشبابية المعارضة وليس أدلّ على ذلك من التشديد منذ البداية على "واجب التمرد "بسبب ما اعتبروه سوء الحال اقتصاديا وسياسيا منذ"وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم برئيسها محمد مرسي" واضح أنّ مشكلة هؤلاء مع السلطة "وجودية" ولا تتعلّق بالأداء والدليل أننا لا نعثر في بيانهم على أي دعوة للإصلاح أو حتى إمهال ببضعة أيام لتصحيح المسار،ما لحظناه هو تبنّي خطاب صدامي استئصالي ينفي الآخر وينزّله منزلة "العصابة"التي يقودها "الخائنون"، بدا واضحا لكلّ ذي عقل سليم أنّ حملة "تمرّد" استندت منذ البدء إلى مبدإ إسقاط الإسلاميين مهما كان الثمن ،بل إن تصريحات كفرية متفرقة لقيادات "التمرّد" تشي باستهداف الإسلام نفسه، فقد هاجموا الإسلام علنا

واعتبروا "فتح مكة بداية الاستبداد باسم الدين بقضائه على التنوّع"[1]، وحتى لو سلّمنا باستقلالية هذه الحركة التخريبية عن الأحزاب والتيارات السياسية فإنّه سيكون من السذاجة بمكان التغاضي عن تأدلجها الواضح، فعلمانية الحركة أوضح من أن نشير إليها..

أعلنت الحركة نجاح حملة "تمرد" منذ أسبوعها الأول بجمع 200 ألف توقيع لتزعم قُبيل 30 يونيو 2013 أنّها تجاوزت حاجز الـ 13 مليون توقيع -وهو تقريبا عدد المصوّتين لمرسي- في سعي واضح إلى تعبئة شعبية واسعة لإنجاح الحراك الاحتجاجي في الذكرى الأولى لتولي مرسي وهو الهدف غير المعلن لهذه الظاهرة ،فلم تكن الحركة تريد -كما كانت تدّعي- تقديم الاستمارات الموقّعة إلى المحكمة الدستورية العليا لسحب الثقة من الرئيس لأنها تدرك تماما عبثية هذه الخطوة في ظل دستور يقر في مادته الأولى بأنّ نظام الدولة ديمقراطي وغنيّ عن البيان أنّ المعيار المنضبط لمعرفة رأي الشعب هو صندوق الاقتراع وليس الاستمارات الموقّعة. من جهة أخرى لابُدّ أن تستوقفنا تسمية الحركة بـ"تمرّد"..إن مجرد اختيار هذا الاسم مدان سياسيا وأخلاقيا ،فشعار التمرد لم يُرفع في وجه نظام مبارك ورُفع في وجه أول رئيس مدني منتخب في انتخابات حرة نزيهة وشفافة،إن التنظير للتمرد هو في حقيقته تنظير للفوضى دعمته من باب الركوب على الأحداث تيارات سياسية عديدة مثل جبهة الإنقاذ والجمعية الوطنية للتغيير وحركة 6 إبريل بل إنّ منظمات مهنية انخرطت في نشر الدعوة التخريبية نذكر منها نقابة المحامين المصرية،فلم يكن يُقصد من المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة إلا الإطاحة بالإسلاميين، وكان لابدّ من حركات مقابلة لإحداث قدر من التوازن الرمزي فتمّ إطلاق حملتي جمع توقيعات مؤيدة للرئيس مرسي هما "حملة مؤيّد" وحملة تجرّد".

---

[1] - يمكن العودة إلى مقطع فيديو على اليوتيوب يؤكّد ذلك.



حمـلة تمـــرد
(سحب الثقة من محمد مرسي العياط)

عشان الأمن لسة مرجعش للشارع .... مش عايزينك
عشان لسة الفقير ملوش مكان ..... مش عايزينك
عشان لسة بنشحت من بره ..... مش عايزينك
عشان حق الشهداء مجاش..... مش عايزينك
عشان مفيش كرامة ليا ولبلدى .... مش عايزينك
عشان الأقتصاد انهار وبقى قايم ع الشحاتة ... مش عايزينك
عشان تابع للأمريكان .... مش عايزينك

منذ وصل محمد مرسي العياط الى السلطة، يشعر المواطن البسيط بأنه لم يتحقق أي هدف من أهداف الثورة، التي كانت العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني، وفشل مرسي في تحقيقها جميعا، فلم يحقق لا الامن، ولا العدالة الاجتماعية ، واثبت أنه فاشل بمعنى الكلمة، ولا يصلح لادارة بلد بحجم مصر

لذلك:

أعلن أنا الموقع أدناه بكامل ارادتي، وبصفتي عضوا في الجمعية العمومية للشعب المصري، سحب الثقة من رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي عيسى العياط، وأدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة وأتعهد بالتمسك بأهداف الثورة والعمل على تحقيقها ونشر حملة تمرد بين صفوف الجماهير حتى نستطيع معاً تحقيق مجتمع الكرامة والعدل والحرية

الإسم:

الرقم القومي:

المحافظة:

التوقيع:

وإلى الذين تذهب بهم السذاجة إلى حدّ الاعتقاد بأنّ الواقع المتوتّر للعلاقات بين النخب السياسية والقاعدة الشعبية هو طبيعي في المراحل الانتقالية نقول لهم إنّه ليس أخطر من تذرّر القوى الوطنية بما لا يسمح بتكوّن تلك "الكتلة التاريخية" التي تحدّث عنها "غرامشي"[1] ولاسيما أنّنا نعيش لحظة تاريخية فارقة علينا أن نفهم في خضمّها أنّ "بناء الإنسان أولى من بناء العمران" كما يقال، والثورة التي جعلت المصريين مواطنين بالفعل بعد أن كانوا مواطنين بالقوة تحمّلهم مسؤولية تنمية روح المواطنة فيهم ،فلمّا كانت الدولة هي "مؤسسة المؤسسات"[2] ولمّا كانت وحدها تحتكر العنف الشرعي تأكّد من ثمّة العمل على الحد من محاولات الاستقواء عليها وتقزيم هياكلها ورموزها وعملقة الشعب بهلاميّته وتحريضه على سلطة انبثقت في وجودها عنه ومنه تستمدّ شرعيّتها ،والتعبئة التي انخرطت

---

[1]- غرامشي:فيلسوف ماركسي إيطالي يُعدّ من أشهر مفسري الفكر الماركسي
[2]- توصيف وضعه عالم القانون"أندري هوريو"

فيها حركة تمرد سيئة الذكر مدعومة بالإعلام اليساري تتحدّد نقيضا لهدف مأسسة الديمقراطية.

الثورة المضادة

لن نجانب الصواب إذا قلنا إنّ مسألة "الثورة المضادة"هي المقعد الوثير الذي دأب مفكرو علم الثورات على الجلوس عليه،فلا يمكن بداهة الخوض في موضوع المسار الثوري دون تناول قضية "أعداء الثورة" تحليلا ونقاشا..

ككلّ ثورة فقد كان للثورة المصرية أعداؤها الكثُر المتربصون بها والمتوثّبون لقطع رأسها ،وقد كان وصول الفريق أحمد شفيق إلى جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية عام 2012 وحصوله على نسبة تصويت تربو على 48 بالمئة إعلانا مدوّيا عن الصحة الجيدة لقوى الثورة المضادة بل إنّ مجرد ترشح آخر رئيس وزراء للاستحقاق الانتخابي يشي بثقته بوجود دعم مالي وإعلامي واسع قادر على دفعه نحو سدة الحكم،لقد كشفت ظاهرة شفيق عن مدى التغلغل المؤسسي للنظام الكامن –وليس البائد – مستجمعا بذلك مقومات "الدولة العميقة"التي بذلت وسعها لعرقلة عمل حكومة الرئيس المنتخب محمد مرسي ونجحت في إشغال الحكام الجدد بالدفاع عن أنفسهم طول الوقت وغدت جماعة الإخوان المسلمين عدوّة للثورة واستحقاقاتها!

..وتبقى إقامة أحمد شفيق في الإمارات العربية المتحدة هروبا من اتهامات بالفساد ذات دلالة عميقة على أنّ الثورة المضادة في مصر نحت منحى خطيرا إذ بدت مهيكلة ومنظمة بشكل قلما نراه في دول الثورات،فقد وظّفت "القيادة المركزية"لأعداء الثورة إمكانات دولة عربية "شقيقة" ووظّفتها لخدمة مشروعها الانقلابي،وهو المشروع نفسه الذي ترغب الإمارة الخليجية في تحقيقه فنحن هنا إزاء تقاطع مصالح لا يُنكر ،فكان ابتعاد الرأس عن الجسم مفيدا للطرفين فبوسع كليهما أن يدّعي أنّه بعيد عن الآخر ولاعلاقة له به،ولا نعتقد أنّ أياد داخلية -العسكر- أو خارجية لها دور في تقدّم شفيق المفاجئ في السباق الانتخابي ،فما كان لهم أن يتدخّلوا ويولّوا ذلك الفلّ في تلك الظرفية المتّسمة بروح ثورية متدفّقة يمكن أن تفتح أبواب جحيم الفوضى على الجميع بما لا يخدم في النهاية المصالح الاستراتيجية لواشنطن في المنطقة.

ومثّل قطاع واسع من الأقباط جزءا من الثورة المضادة فهذه الأقلية التي لا تتجاوز نسبة 10 بالمئة من الشعب المصري تستأثر بالمال والأعمال وتمتدّ أذرعها بالتالي في كل القطاعات الحيوية كالأمن والإعلام وحتى القضاء ولنا في نجيب ساويرس أبلغ مثال على تعاظم الدور القبطي،وتاريخيا عُرف كثيرون من نصارى مصر بخياناتهم وضعف انتمائهم إلى الدولة المصرية ،ويروي لنا الدكتور"أوتو فريديريك ميندروس"[1] دور الأقباط في الغزو النابوليوني لمصر أواخر القرن الـ18 وبداية القرن 19 ومن بين الشخصيات الكثيرة التي خدمت الاحتلال واقترنت به اقتران الإصبع باليد ننقل حديث الكاتب عن "مقاريوس حنين"يقول الكاتب عنه:

"عمل كمترجم للفيلق القبطي بجيش نابوليون،ثم التحق رسميا بالجيش الفرنسي وغادر مصر معه في عام 1801، وترقّى إلى رتبة كابتن ثمّ إلى رتبة عقيد ،وشارك في حملات نابوليون العسكرية في أوروبا..."لكن كل هذا وذاك لا يشفع لنا وضع جميع

[1]- كتاب"ألفا عام من المسيحية"صادر عن الجامعة الأمريكية عام 2002.

الأقباط في سلة واحدة فمن الأقباط من يستحقّ الاحترام كلّه مثل الأستاذ رفيق حبيب الذي عيّنه مرسي نائبا له في حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان.

ولا يفوتنا هنا ونحن نتحدّث عن قوى الثورة المضادة أن نشير إلى "الكتلة السوداء" BLACK BLOCK التي ظهرت فجأة بين المتظاهرين المحتجين في الذكرى الثانية لثورة 25 يناير 2011 ،برزت هذه المجموعات ملثمة ومتّشحة بالسواد وترفع راية الدفاع عن المتظاهرين المعارضين لحكم من يسمونهم "الفاشيين"-جماعة الإخوان المسلمين- واتّسم أداء هذه "الكتلة"بممارسة العنف وقطع الطرق ،وكان واضحا أنّ المجموعة تتبنى فكرا فوضويا –لا سلطويا- وكشفت الجزيرة نت عن أنه من بين الأعضاء يوجد أعضاء سابقون في حركة 6 إبريل وبعض شباب الألتراس وأنصار الحركات اليسارية،لكن ما يهمنا في موضوع "الكتلة السوداء"هو شبهة علاقتها بشفيق الذي يديرها ويموّلها من الإمارات بل إن محللين سياسيين أمثال إبراهيم البدراوي يقدّرون ارتباط هذه المجموعة بدوائر إسرائيلية تعمل على الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي وإزاحة الإسلاميين من السلطة.

من ناحية أخرى يتخندق القطاع الأوسع من المعارضة في خندق الثورة المضادة لتقاطع مصالح قواها مع مصالح عدد من المعارضين الذين يتموّلون من "الأزلام"لتطويع الإعلام "الطريق الملكية"المؤديّة إلى الالتفاف على الثورة،فالغائيّة المشتركة تفترض تحالفا ما من أجل بلوغ الهدف الواحد وقد كان إسقاط مرسي الرهان الذي سعت المعارضة الانتهازية إلى تحقيقه ولم تر مانعا في العمل مع الشيطان جنبا إلى جنب ويدا بيد من أجل تجسيد طموحاتهم الانقلابية[1]،وفي الموضوع ذاته يقول الكاتب جمال فندي:

---

[1]- هناك عبارة طريفة تختزل تواطؤ المعارضة الانتهازية مع الفلول لإسقاط مرسي وتوصلهم في النهاية إلى غايتهم تقول "لم يستطيعوا الدخول على أكتاف الجمال - في إشارة إلى موقعة الجمل- ودخلوا على أكتاف الحمير- توصيف للمعارضين الغُفل-".

"...الطموح أن يكون هناك حزب قوي آخر بمواجهة الإخوان غير حزب الفلول ،ولكنّ الواقع يقول إنّ الفلوس مع الفلول؛وبالتالي لن يفلّ الإخوان غير الفلول"[1].. نتيجة صادمة فعلا لكنّها الحقيقة التي جسّدتها جولة الإعادة التي وضعت منذ البدء الإخوان أمام الفلول وجها لوجه.

غير أنّ هذه العناصر المهيكلة والمنظّمة يجب ألاّ تُعمينا عن وجوه أخرى للثورة المضادّة وجوه موسومة بالسذاجة الثورية لطابعها الشعبوي العفوي المباشر، فالعوام الذين لا يراعون خصوصية اللحظة الثورية المتّسمة بهشاشة الإسناد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني وينخرطون في مطلبية مجحفة هم أعداء الثورة أيضا حتى لو كانوا ممّن نفترض فيهم حسن النية وصفاء السريرة لأنّ "الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة" كما يقول المثل الفرنسي، ولأنّ "النية الحسنة لا تُصلح العمل الفاسد" كما تقول القاعدة الفقهية؛فالفئات الهشّة والمهمّشة تمثّل الشريان النابض للثورة المضادّة لنزوعها الفطري إلى افتراض الحلول الفورية وهي عاجزة بطبيعتها عن رؤية الثورة كسيرورة وصيرورة،إذ إنّ الوضع الاجتماعي الصعب والمعقّد يُسهم إسهاما فعالا في إلغاء كلّ تصوّر واقعي كليّ للمشكلة،إنّها سيكولوجية الفقير التي لا تلقي بالا إلّا للشخصي والخاص بعيدا عن اعتبارات الحالة العامة،فالإرادوية الشعبية التي تأبى إلا أن تهدّد أركان مؤسسات شرعية منبثقة عن إرادة شعبية تمظهرت من خلال انتخابات حقيقية ليست إلاّ ضربا من ضروب الثورة المضادة الناتجة عن التقوقع فيما أسمّيه "قوقعة التخييل الثوري" حيث يعوّل المعوّلون على عصا الثورة السحرية التي تغيّر من حال إلى حال فتعادي من حيث لا تشعر استتباعات الواقعة الثورية نفسها،وهو ما حصل ويحصل في كل بلدان ثورات "الربيع العربي" بما فيها مصر حيث أخذت الثورة تفقد بريقها وأضحت

---

[1]- من مقال لفندي بعنوان "هل أصبح الفلول ضرورة وطنية؟".

ذات فلول[1] كالسيف الأفلّ[2]، وليس صحيحا أيّها القارئ الكريم ما تقرؤه في ويكيبيديا من كون الثورة المضادة قد تكون سلبية أو إيجابية ..كلاّ، الثورة المضادة تُفضي دائما إلى نتائج سلبية وإلاّ فلتُسمّها "ثورة" أو تصحيحا لمسار الثورة السابقة.

الموقف الأمريكي من حكم الإخوان

[1]- ثورة ذات فلول:أي ذات كسور وثلم ،والمعنيان هنا جائزان ؛المعنى اللغوي المذكور آنفا والمعنى الاصطلاحي الذي يشير إلى "رموز النظام الساقط"

[2]- سيف أفلّ:أي فقد حدّته لأنّ به ثلما وكسورا.

رغم ما قيل ويقال عن الدور الأمريكي في تفجير ثورات الربيع العربي ،فإننا نكاد نجزم بغياب هذا الدور المزعوم،فالولايات المتحدة تفاجأت بالثورة المصرية تفاجؤها بنظيرتها التونسية ،لكن مع ذلك بقيت على وفائها لمبدئها الكلاسيكي القائم على ما أسمّيه "نصرة الأمر الواقع" أي الوقوف إلى جانب الحصان الفائز WINNER HORSE الذي يظهر في آخر السباق ،وينسجم هذا المبدأ إلى حدّ بعيد مع البراغماتية الأمريكية التي تفرض على واشنطن اللجوء إلى سياسة :انتظر وراقب WAIT AND SEE.. حتى يتبدّد غبار المعركة ويبرز الفائز الذي يقع دعمه فورا إلى أن يأتي ما يخالف ذلك ،هذا بالضبط ما فعلته أميركا مع مصر ..انتفض المصريون يوم 25 يناير 2011 فلم تُبد موقفا واضحا تجاه ما يجري وعندما احتدّ الحراك الاحتجاجي وتوسّعت رقعته أخذت واشنطن في الانحياز شيئا فشيئا إلى جانب الرابح أو من هو في طريقه إلى النصر وهو الشعب الذي نجح فعلا في قلب الطاولة على مبارك يوم 11 فبراير 2011، وظلّ الدور الأمريكي محدودا فيما يتعلّق بالشأن المصري طوال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيسه المشير محمد حسين طنطاوي، إذ اكتفى الأمريكيون بإطلاق دعوات نمطية إلى المضيّ قُدُما نحو الانتخابات لتسليم السلطة للمدنيين والانطلاق في مأسسة الديمقراطية،وقُبيل صعود محمد مرسي والإخوان إلى سدّة الحكم في البلاد وبعده بدأ الدور الأمريكي يتعاظم اتّساقا مع طبيعة المرحلة الجديدة التي تُعتبر مرحلة "وضع دائم"، وانخرطت إدارة أوباما في تمويل جماعة الإخوان المسلمين ودعمها سياسيا إذعانا لمقتضى الحال الذي يقول إن الجماعة الآن تحكم البلاد ممّا يقتضي التقارب معها إلى حين بروز معطيات جديدة قد تدفع إلى موقف مناقض،ويتنزّل هذا التقارب أيضا في إطار سياسة تشجيع "الإسلام السياسي المعتدل" على نمط حزب

العدالة والتنمية التركي محاولة لاستمالة السلفيين إلى العمل السياسي السلمي قطعا للطريق على الجماعات الجهادية المتطرفة وهو ما يمكن أن يخدم كذلك سعي الولايات المتحدة إلى تلميع صورتها في العالمين العربي والإسلامي.وقد تأكّد الدعم الأمريكي للإخوان بعد عزل مرسي من خلال وثيقة كشف عنها عضو في الكونغرس تضمّنت اعترافات للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أمام الكونغرس أكّد فيها أنّ إدارة البيت الأبيض أنفقت على الإخوان حوالي 25 مليار دولار كما دعمت مجموعات سياسية سلفيّة لمعاضدة جهود الجماعة من أجل التوصّل إلى إحكام السيطرة على السلطة.

"لن يكون تحريفا او متاجرة بشرف الحقيقة" إذا قلنا إنّ ما يهمّ الولايات المتحدة الأمريكية في كل ما يجري في مصر هو الحفاظ على ثلاثية مقدّسة:

-أمن الكيان الصهيوني[كامب دايفد وتأمين الحدود].

-الإبقاء على قناة السويس ممرا مفتوحا وآمنا للنفط والغاز.

- وجود نظام سياسي يقاوم الإرهاب.

والحقيقة أنّ سياسة واشنطن المتعلّقة بمصر لا تختلف عنها في باقي دول الربيع العربي رغم مفصلية الدور المصري في منطقة الشرق الأوسط ،وتقوم الرؤية الأمريكية على ضمان عدم الإخلال بتوازنين أساسيين هما:

-توازن جيوبوليتيكي ؛يتطلّب ضرب الاستقرار في مصر عبر تغذية الانقسام الطائفي والتنافر السياسي والعمل على الحيلولة دون تشكّل تلك "الكتلة الصمّاء" القادرة على ضمان نجاح مسار الدمقرطة لكنّ كل ذلك يجب ألاّ يُفضي إلى سيادة حالة من الفوضى تسمح بترعرع الإرهاب وتتدخّل الاستخبارات والدبلوماسية الامريكية لتعديل حرارة الوضع الداخلي الساخن والحفاظ عليها في مستوى درجة فهرنهايتية "مقبولة".

- توازن رمزي، بين مقاومة "الإسلام الراديكالي" عبر القوّة الخشنة HARD POWER وبين مواجهته بما يدخل في نطاق القوة الناعمة SOFT POWER وهو دعم الجماعات الإسلامية "المعتدلة"، وتضطلع دول الخليج بأدوار مهمة لضمان هذا التوازن الاستراتيجي الرمزي،فمعظم الأقطار الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت تعادي مشروع الإسلام السياسي عموما وتكنّ عداء خاصا للفكر الإخواني في تقاطع للمصالح مع واشنطن وليس لمجرد طاعة الأمر الأمريكي ،فهذه الديكتاتوريات تخشى التيارات الإسلامية الحركية الإصلاحية التي تتقدّمها جماعة الإخوان المسلمين المتغلغلة في النسيج الاجتماعي العربي ،وطالما كانت السياسة السعودية في البلاد العربية قائمة على حفظ أركان حكم آل سعود والعمل على مقاومة كلّ نزعة إلى تصدير الثورات إلى الداخل السعودي مهما كان مأتاها،ويحفظ لنا التاريخ دعم المملكة للملكيين في اليمن بعد اغتيال الإمام "أحمد"[1]عام 1962 لدرء مخاطر امتداد "الثورة"[2] إليها من طرف الجمهوريين المدعومين بالجيش المصري؛ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى العامل العقدي-المنهجي إذ تناهض الوهابية الفكر الإخواني[3].

يتساءل كثيرون:لم تدعم السعودية الإسلاميين في سوريا وتعاديهم في مصر؟..نزعم أنّ الإجابة واضحة..الإسلاميون في سوريا هم وقود المعارضة المسلحة ضدّ نظام الأسد الموالي لطهران والخادم للمشروع الإيراني الصفوي المهدّد للاستقرار السني في المنطقة ،فالمعادلة بسيطة: عدوّ عدوّي هو صديقي.

---

[1]- الإمام "أحمد يحي حميد الدين"[ت1962]افتكّ الحكم من "عبد الله الوزير"وثأر لوالده مؤسس المملكة المتوكّلية اليمنية"يحي حميد الدين"الذي قُتل في أعقاب ثورة الدستور عام 1948.

[2]- ثورة أو انقلاب 26 سبتمبر 1962 بقيادة المشير عبد الله سلال التي أدّت إلى إنهاء الحكم الإمامي وقيام الجمهورية العربية اليمنيّة.

[3]- يوجّه علماء الوهابية اتهاما رئيسيا لفكر الإخوان يتعلّق بالنزوع إلى العمل الحزبي الذي يشقّ صفوف المسلمين ويتنافى ومبدأ طاعة وليّ الامر.

في المقابل نجد دعما منقطع النظير من قبل قطر لجماعة الإخوان باشتقاقاتها وتفرعاتها المعلنة والخفية في دول الربيع العربي غير أنّ ذلك لا يعني عدم الخوف من هبوب رياح الثورات عليها ..كلا .. بل إن الدوحة تقاوم المد الثوري من خلال دعم الثوار في مناطق عربية أخرى على ألا تطال دولا خليجية ما يفسر التعمية على ما يجري في البحرين،ولا ننسى في هذا الصدد وجود صراع نفوذ حقيقي بين الدوحة والرياض ،هذا الصراع تجاوز حدود الرُّقعة الخليجيّة ليشمل بقية الدول العربيّة ويبلغ تخوم جنوب الصحراء الكبرى،ولئن كان هدف الخصمين واحدا وهو مشاركة القوى الدولية في التحكّم في بعض خيوط اللعبة في المنطقة فإنّ وسائل تحقيق تلك الغاية تختلف بين هذا وذاك وذلك لتتماشى وعقيدتهما السياسية وطبيعة علاقاتهما الخارجية ووضعهما الداخلي،وهي العوامل نفسها التي تتدخّل لترسم طريقة التعامل مع ما يسمّى"الإسلام السياسي" ،فمهما يكن الأمر فإنّ الدورين السعودي والقطري يجسّدان الرؤية الأمريكية التي تقتات من التجاذبات بين البلدين..

ورغم النزوع العام إلى تقزيم الدور القطري فإننا نعتقد جازمين أن الدوحة أصبحت فعلا لاعبا استراتيجيا له رؤيته الخاصة وأوراق ضغط مؤثّرة ولا يعوزها إلّا إرادة سياسية حقيقيّة لتحقّق مكاسب ملموسة لقضايانا ولاسيّما منها القضية الفلسطينية،وذلك بفضل إسناد ضخم من الثروة النفطية وعلاقاتها الدولية المتنوّعة ،علاوة على سلاح إعلامي فتّاك بحجم قناة "الجزيرة" التي لم تعد تؤثّر في الرأي العام العربي فحسب بل إنّها صارت تصنعه من ألفه إلى يائه رغم محاولة الإمارات إحداث شيء من التوازن عبر قناة "العربية"،ما يعني أنّ وجود الدوحة وحيدة في خندق الدفاع عن الإخوان المسلمين في مصر وعن "الإسلام السياسي المعتدل" عموما لا يشكّل إخلالا بالتوازن الذي نتحدّث عنه فهناك دائما من يعدّل الكفة إنّه إعلام شبكة الجزيرة! ..

أخطاء مرسي

لا شكّ ولا اختلاف أنّ مؤامرات ودسائس كثيرة استهدفت حكم الإخوان المسلمين غير أنّ ذلك لا ينفي بأيّ حال من الأحوال وقوع مرسي في أخطاء فادحة وفّرت ذريعة مناسبة للفلول

والمعارضة الانتهازية لدقّ الإسفين الأخير في نعش حكم الإسلاميين الذين تميزت سياستهم باتّخاذ إجراءات وقرارات مفارقة زمنيا[1] -ANACHRONISME POLITIQUE-، وفيما يلي غيض من فيض أخطاء مرسي و"إخوانه":

-عمدت جماعة الإخوان المسلمين إلى الهيمنة على اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور وفرضت رؤيتها على صياغة معظم موادّه..ما أفرز في النهاية نصوصا دستورية مثيرة للجدل لم يعمل الرئيس المعزول محمد مرسي على تعديلها وسارع إلى عرض مشروع الدستور على الاستفتاء بعد إقرار مواده الـ236 على عجل من قبل اللجنة التأسيسية الثانية[2]،من بين المواد التي كانت في حاجة إلى المراجعة نذكر المادة -147- التي نقرأ فيها:"يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم، ويعين الممثلين السياسيين للدولة ويقيلهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية؛ على النحو الذى ينظمه القانون"والمادة -176-:"تشكل المحكمة الدستورية العليا من رئيس وعشرة أعضاء، ويبين القانون الجهات والهيئات القضائية أو غيرها التى ترشحهم، وطريقة تعيينهم، والشروط الواجب توافرها فيهم، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية"،والمادة -139-:"يختار رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، ويكلفه بتشكيل الحكومة وعرض برنامجها على مجلس النواب خلال ثلاثين يوما على الأكثر؛ فإذا لم تحصل على الثقة يكلف رئيس الجمهورية رئيسا آخر لمجلس الوزراء من الحزب الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب؛ فإذا لم تحصل حكومته على الثقة خلال مدة مماثلة، يختار مجلس النواب رئيسا لمجلس الوزراء ويكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة، على أن تحصل على الثقة خلال مدة أخرى مماثلة، وإلا يحل رئيس الجمهورية مجلس النواب،

---

[1]-المفارقة الزمنية أو التاريخية السياسية –أناكرونيزم-تعني اتّخاذ إجراءات وقرارات غير مناسبة للّحظة التاريخية التي تمر بها البلاد.

[2]- سبق أن ذكرنا في مستوى سابق من الكتاب-قسم:"حمدين صباحي ارتباك المواقف وتهافت الخطاب-إلى أنّ المصادقة على بنود مشروع الدستور تمّ في أقل من 24 ساعة.

ويدعو لانتخاب مجلس جديد خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل.

وفى جميع الأحوال يجب ألا يزيد مجموع المدد المنصوص عليها فى هذه المادة على تسعين يوما.

وفى حالة حل مجلس النواب، يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته وبرنامجها على مجلس النواب فى أول اجتماع له."والمادة -173-:"النيابة العامة جزء لا يتجزأ من القضاء، تتولى التحقيق ورفع ومباشرة الدعوى الجنائية عدا ما يستثنيه القانون، ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى.

ويتولى النيابة العامة نائب عام يعين بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض والرؤساء بالاستئناف والنواب العامين المساعدين، وذلك لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله."هذه النصوص الدستورية تمنح الرئيس سلطات متضخّمة قد تقود إلى ديكتاتورية جديدة،كذلك نشير إلى المواد من 194 إلى 198 التي تُفضي إلى تغوّل المؤسسة العسكرية من خلال رفع يد البرلمان عنها بشكل شبه تام ،كل هذه المواد وغيرها كانت تحتاج إلى المزيد من النظر والتمحيص لتعديلها بما يتناسب مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة من فصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها وتحديد صلاحيات معقولة لرئيس الجمهورية.

- استعجل محمد مرسي السيطرة على مفاصل الدولة بما يتناقض جوهريا ومنطق المشاركة السياسية،إذ بدا منطق المغالبة غالبا على خطابه وسياساته.

- فيما سمّي باتّفاق "فيرمونت"وعد مرسي بتعيين إمرأة وقبطي وأحد شباب الثورة ضمن فريق مستشاريه وهو ما لم يحدث حيث أخلف الرئيس بوعده.

- كان مرسي في كثير من الأحيان تابعا لجماعته مؤتمرا بأمر مكتب الإرشاد ،فقد بالغ الرئيس المعزول في التنسيق مع قيادات الجماعة وعلى رأسهم المرشد محمد بديع عارف ونائبه خيرت الشاطر،وقد كان منتظرا أن يكون مرسي تابعا للإخوان وأن يطغى لديه الشاغل الحزبي على الشاغل الوطني،ففي لقاء جمع مرسي بصباحي قُبيل جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية سأل حمدين المرشّح الإخواني إن كان سيكون في حال فوزه مستقلا عن جماعة الإخوان أم لا ..عندها لاذ مرسي بصمت مطبق لكنّه بليغ يشي بالمستقبل.

-افتقر مرسي إلى مهارة التواصل السياسي والإعلامي مع جماهير الشعب، ما يكشف إهمال جماعة الإخوان المسلمين للصورة رغم أهميّة المطبخ اللغوي والاتّصال الحركي للسياسي في عصرنا ،فعندما نقلّب صفحات التاريخ نصادف واقعة ذات دلالة عميقة حصلت قبل إجراء أول مناظرة رئاسية تلفزيونية في الولايات المتحدة أوائل الستينيات بين المرشحين ريتشارد نيكسون وجون كينيدي فقبل دخول أستوديو التصوير التلفزي رفض نيكسون وضع مساحيق التجميل على وجهه والنتيجة فوز كينيدي بنسبة تصويت أعلى رغم خسارته في إحصاء الأصوات بالنسبة إلى الذين استمعوا إلى المناظرة عبر المذياع،ومنذ تلك اللحظة بدأ السياسيون في العالم في الاهتمام أكثر بالشكل من هندام وطريقة كلام وتعبير جسدي ...حتى أنّ الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك كان يُجري دورات تكوينية في مهارة التواصل السياسي بشكل دوري.

- رفض مرسي حلّا سياسيا اقترحه الاتحاد الأوروبي في شهر إبريل 2013 يقضي بإقالة رئيس الحكومة هشام قنديل و5 وزراء كبار مع إعادة النائب العام مقابل اعتراف 6 أحزاب علمانية به رئيسا وقبولها المشاركة في الانتخابات البرلمانية بعد أن عبّرت في وقت سابق عن اعتزامها مقاطعتها.

-رفض مرسي فيما بعد مطلب إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة ،ربما كان سيسقط في الاختبار الانتخابي الاستثنائي لكنه كان سينقذ جماعة الإخوان المسلمين من السقوط الحر،فلو قبل الرئيس المعزول بذلك الحل وأكّد أنّه وجماعته سيقبلون بنتيجة الانتخابات مهما كانت لخرج الإخوان أكبر المنتصرين من أزمتهم ،الشاعر الإسباني "فيديريكو غارسيا لوركا"[1] كان يقول:"سأنحني لأصعد بك يا شعبي"..كان على مرسي أن ينحني ليصعد إخوانه لكنّ ذلك لم يحصل وتساقط الجميع كأوراق الخريف،فكان أن لخّص الشاعر أحمد فؤاد نجم الموقف بجملة واحدة :

"لقد استطاع مرسي أن يفعل ما عجز على فعله عبد الناصر ومبارك .. استطاع أن يُسقط الإخوان".

- أخطأت جماعة الإخوان المسلمين بتسقيفها العالي لنقاط برنامجها الاقتصادي المضمّن بمشروع "النهضة"، فقد تضمّن المحور الاقتصادي 3 بنود انطوت على وعود بإقامة 100 مشروع قومي وإصلاح المنظومة البنكية،ألم تكن الجماعة متهيّئة لما ينتظرها من عراقيل من الفلول والعلمانيين والأطراف الخارجية المتربصة بها؟!، صحيح أنّ التسقيف العالي هو من طبيعة البرامج الانتخابية لكن من الأخطاء الجسيمة للأحزاب السياسية في تونس ومصر المبالغة في إطلاق الوعود الاقتصادية لاجتذاب الأصوات ،لأنّ تلك التعهّدات "المادية"ستبقى عبئا ثقيلا وأحلاما بعيدة المنال في خضمّ مخاض ثوري عسير وتتحوّل بالتالي إلى سلاح مثالي بيد خصومها السياسيين.

- أخطأ مرسي حين قيّد نفسه منذ البداية بمدة الـ100 يوم الشهيرة التي نظّر لها الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت"[2]، ليُذكي بذلك روح تسقّط الأخطاء لدى معارضة متحاملة أصلا.

---

[1]- شاعر ومؤلف موسيقي ومسرحي إسباني أعدمه الجنرال فرانكو عام 1936 وهو لم يتجاوز الثامنة والثلاثين من عمره.

[2]- رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1933 و1945 وينتمي إلى الحزب الديمقراطي.

- هناك أيضا 3 أخطاء استراتيجية ارتكبها مرسي وجماعة الإخوان المسلمين أسهمت فيما بعد في سقوطهم سقوطا مرا:

* التقليل من شأن حركة "تمرّد".

* المبالغة في التعويل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

*الاطمئنان لفكرة أنّ الزخم الثوري انتهى والمصريون لن ينتفضوا من جديد.

-أخيرا وليس آخرا عابت تيارات سلفية على مرسي و"إخوانه"في إطار معارضتها اليمينية الدينية لجوء الحكام "الإسلاميين"إلى القروض الربويّة والتحالف مع العلمانيين وعدم الشروع في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ما جعل "أبا إسحاق الحويني" يُصدع بالقول إن ما حصل للإخوان يوم 03يوليو2013 كان "درسا إلاهيا" لتقصيرها الشرعي.

الباب الثاني

30يونيو-03 يوليو2013:

الإلباس والالتباس

30 يونيو\حزيران 2013 آلاف مؤلّفة من المصريين يتظاهرون في احتجاجات هي الأضخم منذ الإطاحة بمبارك، المحتجون الذين احتشدوا بشكل رئيسي في ميدان التحرير بالقاهرة كانوا يطالبون بإجراء انتخابات رئاسية مبكّرة ،ورغم حقيقة العدد الضخم للمتظاهرين فإن الرقم الذي تداولته وسائل الإعلام المعادية للإخوان وهو 30 مليون شخص بعيد عن الواقع إذ ثبت زيف ذلك الرقم بالنظر إلى المقاييس الهندسية والرياضية لأماكن الاحتشاد التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال استيعاب أكثر من ذلك الرقم الكبير.

في المقابل تجمّع مؤيدو الرئيس محمد مرسي في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة وفي عدة مناطق أخرى داخل البلاد،كما شهد ذلك اليوم اقتحام المقرّ الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين وحرقه ما أدى إلى مصرع 9 أشخاص.

وفي غرّة يوليو\تموز أمهل وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي الجميع 48 ساعة لتسوية الخلافات السياسية معلنا

اعتزامه طرح خطة لحلحلة الأزمة في أعقاب المهلة الممنوحة،وفي اليوم الموالي ألقى رئيس الجمهورية المنتخب محمد مرسي كلمة وجّهها للشعب المصري قبيل انتهاء مهلة العسكر فيما سمي بخطاب الشرعية حيث أبدى مرسي من خلاله تمسكه بشرعيته الانتخابية والشعبية والدستورية.

03 يوليو\تموز 2013:

انقلاب عسكري أم ماذا؟؟؟

يوم 03 جويلية 2013 خرج علينا وزير الدفاع المصري الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" ليتلو علينا بيان الجيش -يراه كثيرون البيان رقم واحد[1]- الذي ينصّ على عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور وتولية رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتمّ الإعلان عن ‘‘خريطة مستقبل لحل الأزمة‘‘ من أبرز نقاطها تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة،لينقدح بذلك سؤال مثقل بالحيرة :ما الذي حدث..هل كان انقلابا عسكريا والتفافا على الشرعية أم استكمالا لمسار ثورة 25 جانفي وتلبية لمطالب الشعب؟؟ وهو سؤال يشي بحقيقة وجود موقفين يتجاذبان على جبهة تكييف ما حصل يومها؛ولا نحتاج إلى كبير عناء لنلحظ ما أسميه "مانوية[2]

[1]- "البيان رقم واحد" هو البيان الأول الذي يصدر عادة عن القيادة بعد الانقلابات العسكريّة ،ويعلن فيه الجيش تسلّم مقاليد الامور في البلاد داعيا الشعب إلى الهدوء والاستعداد لعهد جديد...

[2]- ديانة تُنسب إلى "ماني بن فاتك"ظهرت في بابل في القرن الثالث ميلادي وتتأسّس على فكرة تكوّن العالم من أصلين أزليين هما النور والظلمة أو الخير والشر ،وعندما نقول "مانوية موقفية "فإننا نقصد بذلك الانقسام الحدي في المواقف بين الشيء ونقيضه.

موقفية صارمة" تختزل إلى حدّ بعيد مشهد الاستقطاب الإيديولوجي الحاد في مصر فحتى قراءة الأحداث صارت تخضع لمنطق الثالث المرفوع، فآراء الفريقين مثلما نرى تنضح تعميمية وإطلاقية ،فالطرف المؤيد لمرسي ومن ورائه الإخوان والإسلاميون يتحدّث عن انقلاب على إرادة الشعب والطرف الآخر يصرّ على أنّ الجيش لم يفعل أكثر من إمضاء حكم الشعب، فالجميع يتكلم باسم الشعب ما يجعلنا أمام تنازع شرعيتين: شرعية الصناديق وشرعية الشارع نحتاج معه إلى مرجّح لا توفره لنا أدبيات الديمقراطية ولا تطبيقاتها فلا نعثر في الديمقراطيات المقارنة على أحداث شبيهة ،ففرادة الحالة المصرية تضعنا في مأزق حقيقي يجبرنا على التدبر والتفكر فيما حصل وعدم الاطمئنان للأجوبة المغرية التي "تقفز مباشرة إلى الأذهان"، ومن الخطإ بمكان تشبيه الانتفاضة الشعبية ضد حكم "مرسي"بنظيراتها التي قامت أكثر من مرة ضد حكومات اليونان والقول إنّ الجيش اليوناني رغم ما شهده من حراك احتجاجي عنيف لم يسارع إلى الإطاحة بالحكام المنتخبين ليس في طريقه لأنّ السياسيين كانوا في كل مرة يستقيلون وآخر رؤساء الحكومات المستقيلين "جورج باباندريو" الذي تمنى التوفيق لرئيس الوزراء الجديد ولم يعمد إلى التعنت والمكابرة، فالأزمات السياسية في أثينا كانت دائما تجد طريقها إلى الحل عبر آلية التخلي الطوعي عن السلطة ،أما في القاهرة فكان تشبّث مرسي بالشرعية الانتخابية أسطوريا حتى أنّه وشّح خطابه الأخير بمصطلح "الشرعية"59 مرة، رغم أنّه لم يحصل في الانتخابات على أكثر من 51 بالمئة من أصوات الناخبين أمام أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد "مبارك"، وكان الكثيرون قد انتخبوه نصرة للثورة لا له ولا للإخوان المسلمين حتى أنّ أحد الظرفاء علّق على نتيجة الاقتراع قائلا:

"فرحت لهزيمة شفيق وما أفسد فرحتي هو فوز مرسي".. كما علينا ألا نغفل عن أن جملة المصوتين له كانوافيحدود15مليون فيما جمعت حركة ’’تمرد‘‘حوالي 22 مليون توقيع على استمارات سحب الثقة منه،وحتى المصادقة على الدستور من خلال الاستفتاء التي يراها البعض تثبيتا لشرعيّة حكم الرئيس كانت من قبل أناس

يستعجلون تخطي مرحلة الفراغ الدستوري وعوام موسومين بسذاجة "عقدية"جعلتهم يظنون أنّهم يصوتون للإسلام عبر ما أسماه الداعية محمد حسين يعقوب "غزوة الصناديق" كما أنّ إجراء ذلك الاستفتاء كان متسرعا ولم يأخذ الوقت اللازم الذي يستحقه الناخب لمعرفة حقيقة الدستور وأبعاد أحكامه ،علاوة على هذا وذاك انتهج الرئيس المعزول سياسة الخطإ ببراعة متناهية حتى أنّنا علّقنا مرة على "إبداعاته" بالقول إنّ "خطأه الوحيد هو ترشّحه للرئاسة! "،ومع ذلك لا ننفي تعرّض "مرسي" لتحامل كبير من معارضة قالت فيه "ما لم يقله مالك في الخمر".

لكننا في المقابل لا يمكننا الجزم بأنّ ما حصل يوم 30 جوان هو موجة ثورية ثانية وبأنّ الشعب يريد إسقاط حكم مرسي ،فرغم خروج ما يربو على 20 مليون شخص للتظاهر في مختلف المحافظات المصرية فإنّ ذلك لا يجعلنا نقطع بأنّ الشعب المصري انتفض ضدّ الرئيس ،وإلا نكون قد أشحنا بوجوهنا عن الملايين الأخرى المؤيدة للإخوان ،فقد كان هناك انقسام شعبي حقيقي في هذا المستوى ،لكنّ تدخّل الجيش كان شرا لابد منه في ظل تفاقم الاحتجاجات من جهة وتصلّب مرسي من جهة أخرى ،فهو في الحقيقة لم ينف الشرعية بشكل مطلق بل وضعها بين قوسين بما أنّ النية تتّجه إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ،والحديث عن أنّه خرج عن الحياد وناصر شقا من الشعب دون الآخر لا يبدو سليما إذ لا يمكن تجاهل ملايين المتظاهرين حتى لو كانوا أقلية فضخامة عدد المحتجين وإصرارهم يدفع بالضرورة إلى اتخاذ موقف حاسم ،فنحن لسنا إزاء معادلة طبيعية لأقلية وأغلبية بل إننا بصدد معطى مادي متجسد في الشارع ما يجعلنا نولي اهتماما خاصا بجحافل المعارضين الناشطين لا بأغلبية يقبع معظم أفرادها في منازلهم ،فمنطق التعاطي مع الواقع يجعل إرضاء القلة الثائرة مطلبا متأكدا فلا يُعتدّ بأكثرية صامتة.

في رأينا **لا يمكن توصيف واقعة تدخّل الجيش لعزل مرسي بأنه كان انقلابا عسكريا لأن ما رأيناه لا يستوفي شروط الانقلاب ولنا على ذلك قرائن أربع:**

أولا،ليس هناك انقلاب في العالم يكون مسبوقا ببيان تحذيري كالذي أصدره الجيش المصري يوم غرّة جويلية ممهلا فيه "الجميع" -والحقيقة أن الخطاب موجه لمرسي بالذات- 48 ساعة لحلحلة الأزمة.

ثانيا،الانقلاب ترافقه سيطرة ميدانية على المنشآت الحيوية كالمطارات والقنوات التلفزية الرسمية.

ثالثا؛ليس هناك انقلاب في العالم يتوّج حراكا احتجاجيا ويلبّي مطالب المنتفضين من إسقاط الرئيس إلى اتخاذ قرار إجراء انتخابات مبكرة مرورا بتعليق الدستور،فلا يمكننا الحديث عن انقلاب وعن انتفاضة شعبية في الوقت نفسه ،وربما هذا ما دفع البعض إلى ابتكار مصطلح "الانقلاب الشعبي" في محاولة عبثيّة لاختزال الواقعة المصرية الهجينة.

رابعا؛الانقلابات العسكرية تفرز بالضرورة حكما عسكريا وهذا ما لم يحصل في مصر بما أنّ زمام السلطة سُلّم لشخصيات مدنية، وحتى لو اعترض معترض بالقول إنّ هؤلاء هم مجرد دمى متحركة وإن الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد نقول إنّه ليس هناك انقلاب عسكري في العالم يحكم إثره الجيش من خلف ستار،العسكر ينقلب ليحكم مباشرة وبوضوح.

ولمّا كان ذلك كذلك لا يسعنا إلا القطع بأنّ ما حدث لم يكن انقلابا عسكريا،لكنّ استنتاجنا هذا لا يبرّر القول إنّه كان تلبية لمطالب الشعب ؛فالمجتمع المصري يعيش انقساما حقيقيا بين مؤيدين للتدخّل العسكري ومعارضين له ،وهذا الانقسام هو في حقيقته استنساخ للاستقطاب الأصلي بين مناصري مرسي ومناوئيه، ما يعني والحال تلك أنّ الشعب المصري ليس كتلة متجانسة في مستوى المطلبية السياسية،وهذا الازدواج الموقفي الشعبي يُلقي بظلاله الداكنة على "الشرعية" التي غدت مفهوما زئبقيا عصيّا على الحصر والتحديد،عن أيّ شرعية نتحدّث ..شرعية الانتخابات أم شرعية الشارع؟.. إننا أمام تنازع شرعيات

حقيقي يجعل الأجوبة نفسها تتحوّل إلى أسئلة مربكة،لذلك علينا أن نفكّر مليا قبل الجزم بحدوث انقلاب على الشرعية.

لكنّ تبرير البعض لتدخّل الجيش وإطاحته برئيس منتخب بكون الديمقراطية ليست مجرد انتخابات،نرد عليه فنقول:صحيح..هذه قاعدة لا مراء فيها لكنّ الصحيح أيضا أنّ النظام الديمقراطي هو بالأساس انتخابات ،فالعملية الانتخابية هي ركن ركين من أركانه ولا يمكن الكفر بمآلات الصندوق بهذه البساطة،لكن هذه القناعة لا تعفينا من الاستدراك والقول إن "الضرورات تبيح المحظورات"لكن من يكيّف الموقف ويقدّر أنه ضرورة؟..هذه نقطة حائرة أخرى نرسمها ونمضي!..

أعتقد أنّ **ما فعلته المؤسسة العسكرية المصرية هو توليد قيصري لحل سياسي لم يولد بشكل طبيعي** ومحاولة لتفكيك عناصر أزمة سياسية خانقة كانت تنذر بسيناريوهات مرعبة ،لكن في المقابل علينا الاعتراف بأنّ الحلّ الذي تمّ التوصّل إليه يمكن أن يكون حلا مأزقيا ناتجا عن قصور في فهم أبعاد الأزمة وسوء تقدير للموقف قد يرمي البلاد في مجاهيل السيناريو الجزائري الرهيب ،بل إنني أذهب إلى أبعد مدى من هذا لأقرّ أنّ السيناريو السوري ليس بعيدا عن مصر كما يتصور البعض، فالانقسامات الموقفية قد تُفضي إلى انشقاقات هيكلية صلب القوات المسلحة المصرية وهذا الاحتمال على ضعفه يبقى قائما وقابلا للتحقّق.

قصارى القول إنّ الجيش المصري أخطأ في عزل الرئيس المنتخب ليس لأنه من الجيد تركه في السلطة بل لأنه ربما كان من الأفضل تركه فيها وتقديم الشرعية القائمة -الشرعية الانتخابية- على الشرعية الطارئة -شرعية الشارع- حتى لا نسقط في دوامة إسقاط الحكام المنتخبين وتصبح المؤسسات الشرعية تحت رحمة ميدان التحرير.

لكنّ هذا التحليل لا يحسم المسألة، فنحن بصدد أحد المآزق النظرية في النظام الديمقراطي حيث لا نعثر على طريقة التعامل المثلى مع حراك احتجاجي عنيف ضد حكومة منتخبة،صحيح أنّنا

رأينا في الديمقراطيات المقارنة حكومات شرعية تسقط قبل إنهاء ولاياتها الدستورية فقد سبق لفرنسا أن عرفت ثلاث عمليات انتخابية في ظرف 14 شهرا، غير أنّ معضلة الحالة المصرية أنّنا إزاء مرحلة انتقالية مخاض ديمقراطي يجعلنا في وضع مأزقي بامتياز؛فمن جهة لا نستطيع أن نبدأ مسارا ديمقراطيا بذهنية إسقاط حكومات شرعية من خلال آلية الانتخابات المبكرة ،ومن جهة أخرى لا يمكننا بداهة السماح بانهيار الدولة وإراقة الدماء بدعوى التأسيس الصحي للديمقراطية.

لكن قد كان متاحا في رأينا مواصلة الضغوط السياسية على مرسي واللجوء إلى تدويل الأزمة لتسليط ضغط إضافي عليه لدفعه إلى طريق الانتخابات المبكّرة لكن ما لاحظناه هو استعجال مُغرض لسقوط حكم الإخوان.

ولا يسع أيّ قارئ للأحداث إلا أن يستشفّ من الراهن السياسي المصري نُذُر تفاقم الأزمة ،فالقيادة السياسية الجديدة ''طفيليّة''ولا تستند إلى أي أساس دستوري في ظل دستور معلق والشارع منقسم والإخوان يزبدون ويرعدون والجيش مصرّ على مواصلة خارطة الطريق ''المسقطة''،دون أن ننسى الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع الداخلي.

ويقترح البعض في سياق البحث عن بصيص من النور في آخر النفق إجراء استفتاء حول شرعية "محمد مرسي" وهو اقتراح لا نراه في طريقه لسببين:

أولا،لو جاءت نتيجة الاستفتاء بغير ما يشتهي مرسي سيقع استئناف خارطة الطريق التي وضعها الجيش والذهاب بالتالي إلى انتخابات مبكرة وبذلك يكون تنظيم الاستفتاء مضيعة للوقت والمال ،فضلا عما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الشارع المصري حيث سينتفض الإسلاميون بأكثر قوة بعد إطلاق اتهامات أكيدة بالتزوير، ثانيا؛لنفترض جدلا أنّ نتيجة الاستفتاء ستثبّت شرعية الرئيس المعزول ،فأي علاقة منتظرة بينه وبين المؤسسة العسكرية التي انقلبت عليه؟..وكيف سيتصرّف مع القضاء الذي طفق يلغي قراراته السابقة -مثل اتخاذه لقرار يعود

بمقتضاه النائب العام إلى منصبه-؟.. وكيف ستتعاطى المعارضة مع بقاء مرسي في السلطة؟..وهل سيُذعن معارضو حكم الإخوان لنتيجة الاستفتاء ويعودون إلى منازلهم كأن شيئا لم يكن؟..إنّها فعلا أسئلة حارقة يثيرها مقترح يفاقم الأزمة ولا يحلها ،فإن كان الرهان هو استعادة غطاء الشرعية فلتتعلق همّة الجميع بانتخابات مبكرة وانتهى الأمر.

المؤسسة العسكرية واستجداء الشرعية

بعد التوليد القيصري للحل السياسي يوم 03 يوليو قام المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا بأداء اليمين الدستورية رئيسا مؤقتا لجمهورية مصر العربية،وكان اول قرار اتّخذه هو حل مجلس الشورى ،وعمد بعد ذلك إلى تعيين البرادعي نائبا له للشؤون الخارجية وحازم الببلاوي رئيسا للوزراء وقد أدّت حكومته العلمانية بالكامل اليمين في 16 يوليو\تموز.تمّ كلّ هذا والرئيس المعزول محمد مرسي محتجز لدى الجيش في مكان مجهول.

وفي غياب الشرعية كان من الطبيعي أن تلتمس المؤسسة العسكرية شيئا منها لتمرير مشروعها الانقلابي[1] من خلال صورة للاستهلاك الإعلامي ظهر فيها السيسي بُعيد الانقلاب برفقة شيخ الازهر "أحمد الطيب"وبابا الأرثوذكس "تاوضروس الثاني"علاوة على جملة من الإجراءات والممارسات وهو ما كان في ظل مناخ أمني واجتماعي ملتهب،حيث شهدت مصر تأصيلا خطيرا لنظريّة الاحتكام إلى الشارع ، فقد صارت الميادين والساحات أدوات لتوفير ما يُعتقد أنها "حلول سياسية"،ولم تعد تعبئة الحشود مقتصرة على مؤيدي مرسي ومعارضيه بل انخرط الجيش في هذه اللعبة الخطرة من خلال الدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي للشعب من أجل منح القوات المسلّحة وعناصر الأمن تفويضا لمقاومة "العنف"و"الإرهاب" ،وهذا المنهج الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية هو نتاج لما أسمّيه "استجداء الشرعية" وكل القرارات الكبرى التي اتّخذها الجيش

[1]- المشروع الانقلابي هنا عنيت به الانقلاب على الشرعية الانتخابية وليس الانقلاب العسكري.

بعد عزل الرئيس المنتخب "مرسي"تدخل في نطاق هذا الاستجداء.

تعيين عدلي منصور رئيسا:

من هو عدلي منصور؟.. هو رئيس المحكمة الدستورية العليا وفي هذا بحث واضح عن شرعية ما للمرحلة، شرعية مستمدّة من الرمزية "الدستورية" لهذه المحكمة.

احتجاز الرئيس المعزول "محمد مرسي":

هذا الاحتجاز السابق على توجيه تهم رسمية لمرسي يحمل أيضا دلالات رمزية على الرغبة في القفز على الشرعية الانتخابية ،فعملية الاحتجاز هي في حقيقتها احتجاز لما أسمّيه "الشرعية الشهيدة"إلى حين تثبيت وتجذير لما أسميه "الشرعية المسقطة".

غلق قنوات دينية وصحف مؤيدة للشرعية:

يُدرك النظام الانقلابي أنّه الخاسر في أيّ تسوية سلميّة محتملة بما أنّه طرف سياسي مُسقط لا شرعية له،لذلك اختار ما أسمّيه "الحل الشامل"أي تسخير كل القطاعات والمؤسسات لخدمة أجندته الانقلابية ،ويأتي تطويع الإعلام محاولة "سيزيفية"[1] لخلق رأي عام جديد يسلّم ببطولات العسكر وأحقيّتهم بالسلطة.

الملاحقات القضائية لقيادات الإخوان:

هذه التتبعات تدخل في سياق استجداء الشرعية أو التماسها ، فالاعتقالات التي استهدفت شخصيات إخوانية قيادية تهدف في مرحلة أولى إلى نقل الإخوان من وضع المظلومية إلى وضع

[1]- سيزيفية:عبثية..نسبة إلى الشخصية الإغريقية الأسطورية "سيزيف" الذي حكمت عليه الآلهة برفع صخرة ضخمة إلى قمّة الجبل،وكل مرة تصل فيها الصخرة إلى اعلى تتدحرج إلى سفح الجبل ويبقى سيزيف في حالة صعود ونزول عبثية لا نهاية لها.

الاتهام فالإدانة ، ثانيا ،نلحظ في التهم الموجّهة إلى القيادات أنّ معظمها يدور حول قتل المتظاهرين وفي هذا محاولة واضحة لشرعنة السلطة القائمة وإظهارها ممثلا للشعب وحاميا لحقوقه ومقتصّا من قتلة أبنائه،وفي هذا أيضا إيحاء بأنّ ما حصل ما بين 30 جوان و03 جويلية هو ثورة ثانية أو على الأقل هو موجة ثورية ثانية وككل حراك ثوري هناك حملة اعتقالات في صفوف "الحكام السابقين" !!! ..

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نسجّل أنّ المؤسسة العسكرية رغبت في الاستئثار بما أسمّيه "شرعية مُمسرحة" أي شرعيّة تُمنح عبر طقوس فلكلورية احتفائيّة استطاعت ظاهريا نيلها من خلال جحافل المتظاهرين الذين اجتاحوا الساحات الكبرى يوم 26 يوليو 2013 ،وهذه المسرحة هي رسالة للمجتمع الدولي مفادها أن السلطة القائمة على أنقاض حكم الإخوان هي سلطة شرعية وكل المواقف المخالفة هي مواقف معزولة تستهدف زعزعة الأمن في البلاد عبر العنف والإرهاب.

مجازر الانقلابيين:

انخرط الانقلابيون في ارتكاب سلسلة من المذابح بحق داعمي الشرعية من أنصار الإخوان المسلمين وغيرهم ،ودشّنوا "عرس الدم"[1]بحادثة نادي الحرس الجمهوري حيث تمّ قتل العشرات من المصلين فجر 8 يوليو\تموز 2013 لتليها حادثة المنصة القريبة من ميدان رابعة التي أدت إلى استشهاد عدد من المتظاهرين.

لتأتي بعد ذلك المجزرة الكبرى حيث أقدمت الشرطة مدعومة بجيش السيسي على اقتراف جريمة إبادة جماعية كاملة الأوصاف عندما عمدت يوم 14 أغسطس\آب إلى فضّ اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة والنتيجة استشهاد أكثر من ألفي شخص حسب أرقام تحالف دعم الشرعية استقال بعدها البرادعي من

[1]-"عرس الدم"عنوان كتاب للشاعر الإسباني "فيديريكو غارسيا لوركا".

منصبه وأعلنت حالة الطوارىء،ليواصل السيسي هواية القتل بدم بارد في مناسبات عديدة لاحقة في محاولة "سيزيفية" لاكتساب شرعية مزيّفة.

ولا يفوتنا هنا أن نسجّل أنّ الجيش المصري الذي أمّن عملية الالتفاف على الشرعية الانتخابية وصل بعدُ إلى نقطة اللاعودة،فقد بدأ مسار الانقلاب على ثورة 25 يناير 2011 التي أفرزت أول انتخابات نزيهة وشفافة،وعليه أن يواصل انتهاج منهج الاجتثاث فما عاد بمقدوره العودة إلى ما قبل 03 جويلية 2013 فالمجازر التي ارتكبها كانت منطقية تماما بل وضرورية ..وأنا لا أقول ذلك تبريرا لها بل أردت أن أصل بك أيها القارئ الكريم إلى نتيجة مفادها وجود انسجام منطقي بين جرائم السيسي وبين طبيعة المشهد المصري الجديد الذي أخذت ملامحه في التشكّل منذ عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي ،فقد كان على قائد الانقلاب أن "يبدو قويا من الخارج حتى يُخفي ضعفا من الداخل".

فصراع النظام الانقلابي مع أنصار الشرعية ليس مجرّد صراع أمني بل هو صراع وجود ،فقد كان السيسي في رأينا أمام خيارين لا ثالث لهما إمّا إعادة مرسي إلى السلطة وقد كان ذلك مطلبا أمريكيا-أو استئناف مسار القمع ..

وبطبيعة الحال كانت مسألة عودة الرئيس المعزول والمخطوف لمواصلة ولايته المبتورة مستحيلة لأنّ ذلك كان يمكن أن يعرّض قادة الانقلاب للمساءلة القانونية وربما للمحاكمة الشعبية الشرسة،لم يبق إذن غير خيار الاستمرار في نهج القمع الدموي أي الهروب إلى الأمام.

فأيّ خيار ثالث في تقديرنا كان سيكون خيارا تلفيقيا ولا يمكن أن يكون حلا جدّيا للأزمة المستفحلة ،فقد نمى إلى علمنا أنّ واشنطن والاتحاد الأوروبي اقترحا عودة مرسي مؤقتا ليفوّض مهامّه لرئيس الوزراء حازم الببلاوي مقابل إطلاق سراحه ومنحه

حق اللجوء السياسي في أي مكان يريده،وكما هو واضح فإنّ هذا الاقتراح هو أبعد ما يكون عن المعقولية والمقبولية سواء من معارضي الرئيس المحتجز أو حتى من مؤيّديه ؛لأنّ الاستقطاب الأساسي هو بين رافض تماما لعودة مرسي ولو لنصف ساعة وبين داع إلى عودته لاستكمال مدّة ولايته،ثمّ إننا لا نخال الرئيس المعزول يقبل أصلا باقتراح يظهر من خلاله قائدا ضعيفا وخائنا لدماء مئات الشهداء.

كما أنّ الوصول إلى نقطة اللاعودة لا يتعلّق فقط بالجيش المصري ،لكنّه يتعلّق كذلك بجماعة الإخوان المسلمين نفسها التي لا نعتقد أنّها ستتخلّى عن مطلب إعادة مرسي رئيسا شرعيا لجمهورية مصر العربية،وبما أنّ هذا المطلب يبدو بعيد المنال فإنّ ما نخشاه هو التجاء الجماعة المضطهدة إلى العنف في ظل استبعاد الحلول السياسية وبالتالي اشتداد عود التيار القطبي داخل الإخوان،وهو الأمر الذي ترغب المؤسسة العسكرية في الدفع إليه لتوفير المبرّرات الكافية للقضاء على التيارات الإسلامية وتثبيت أركان حكمهم الّذي لن يضُرّ بالانتقال الديمقراطي فقط بل سيعود بالوبال على جاهزية الجيش للقيام بمهامه الأصلية بالكفاءة المعهودة.

وحتى نكون أكثر دقة الخوف الحقيقي ليس من جماعة الإخوان المسلمين "الرسمية"بل من الانشقاقات التي يمكن أن تفرزها المحنة الحالية ،فتاريخيا أسهمت المحن التي مرّ بها التنظيم في تفريخ جماعات متطرّفة ،فمحنة الستينيات التي أدت إلى إعدام سيد قطب سنة 1966 أفضت إلى بروز جماعة التكفير والهجرة ثم ظهرت حركة الجهاد الإسلامي التي اغتالت السادات على الساعة الواحدة وعشر دقائق من بعد ظهر يوم 06 تشرين الأوّل 1981[1] وقد كان أيمن الظواهري الزعيم الحالي لتنظيم القاعدة من قياداتها المنشقين عن الإخوان وللظواهري كتاب بعنوان:"الحصاد المرّ..الإخوان المسلمون في ستين عاما".

[1]- حادثة المنصّة الشهيرة التي قادها خالد شوقي الإسلامبولي.

إذن الخشية تتعلّق أساسا بالمتحرّك الإخواني لا الثابت الإخواني،فلم تكن جماعة الإخوان المسلمين طوال تاريخها من دعاة العنف ، والاغتيالات المتفرقة التي حصلت -مثل عملية اغتيال النقراشي باشا[1]- كانت مجرّد عمليات فردية معزولة ،أما عن حادثة المنشيّة يوم 26 تشرين الأوّل 1954 فقد كان واضحا أنّها مسرحية من إخراج عبد الناصر لتبرير ملاحقة قيادات الإخوان الذين أضحوا يقلقون راحته ويشوّشون على مشروع العلمنة الذي كان يريد ترسيخه في مصر،إذن لم تكن اتهامات العسكر للإخوان بممارسة الإرهاب إلا فريّة أخرى ترمي إلى استباحة دماء الجماعة خصوصا والإسلاميين عموما،فلو كانت هناك إمكانية ولو صغيرة لإلصاق هذه التهمة بالإخوان لما تردّد مبارك في إلصاقها بهم ،لكنه لم يفعل وكان كل ما استطاع أن يقوله هو "..الإخوان لديهم تاريخ إرهابي"[2]،فلم يكن بوسعه اتّهامهم صراحة بالإرهاب ولو وجد الذرائع الكافية لما تردّد في استغلال الحرب الأمريكية على الإرهاب والقضاء على الجماعة مرة واحدة وإلى الأبد،أمّا ما قاله القيادي الإخواني "محمد البلتاجي" بعد الانقلاب:"أعيدوا مرسي وسيتوقّف الإرهاب في سيناء".. فلا يمكن لمن يقرؤه قراءة موضوعية رصينة أن يفهم منه أنّ جماعة الإخوان المسلمين تقف وراء العنف في المنطقة فهذا تبسيط وتسطيح لا يحترم العقل البشري، فأنا عندما أقول:"سيتوقّف الإرهاب ضدّ الغرب فور تحرير فلسطين" لا يعني ذلك أني أقف خلف ذلك الإرهاب أو أشجّع عليه.

---

[1]- محمود فهمي النقراشي:رئيس الوزراء المصري الأسبق الذي عمد إلى حلّ جماعة الإخوان المسلمين بُعيد حرب 1948 بتهمة "التحريض والعمل ضدّ أمن الدولة "، وقيد اغتيل النقراشي فيما بعد بثلاث رصاصات في الظهر أطلقها طالب محسوب على الجماعة التي تبرّأت من العمليّة حيث وصف حسن البنا المخططين للاغتيال آنذاك بأنّهم "ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين".

[2]- راجع حوار الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك مع مجلّة "ديرشبيغل"الألمانيّة في عدد صادر في شهر ديسمبر 2004 .

انكشاف اعتلال النظام الديمقراطي

إنّ ماحدث بين 30 يونيو و03 يوليو 2013 في مصر ليس مجرّد إعلان عن نهاية الديمقراطية لأنّنا إذا انتهينا إلى تلك النتيجة نكون قد سلّمنا بسلامة المنهج الديمقراطي الذي يعوّل تعويلا مرضيا على الإرادة الشعبية[1] فالإذعان لمبدأ سيادة الشعب الروسووي دون الاستناد إلى مرجعية متعالية يفتح الباب على مصراعيه للتنازع والانقسام المجتمعي والمؤسّسي ،فالإعضال النظري الذي وقفنا عنده في الحالة المصرية المربكة هو في حقيقته نتاج خلل "جيني" تعانيه الديمقراطيّة بشكلها الغربي يجعلها عاجزة على توفير الحلول العملية لمصاعب التطبيق وهذا قصور طبيعي لصيق بكل ماهو وضعي بشري، ونحن وإن كنّا تحدّثنا عن مسار الدمقرطة -بنسخته الغربية- وضرورة إنجاحه لم يكن ذلك إلاّ انسجاما مع السياق السياسي العام في مصر ولم يكن حديثنا عن الديمقراطية احتفاء بها كما قد يُظنّ، كما أنّنا نعتقد أن الثورات "العلمانية"مرحلة ضرورية نحو الصحوة الإسلامية الشاملة، ألم يكن الفتح الإسلامي يهدف أوّلا وقبل كل شيء إلى تخليص الشعوب من الطغاة حتى يكون بوسعها الاختيار الحر وبالتالي تيسير الدعوة إلى الإسلام؟..

---

[1]- "الشعبوية السياسية" من أبرز نقائص النظام الديمقراطي وتأتي"العبقراطيّة"-الجينيوكراسية-المقترحة من قبل حركة "الرائيليّين" الدولية عام 1977 كمحاولة للفكاك من أسر هذه الشعبوية التي تمثّل في رأينا "عقب أخيل"الديمقراطيّة.

بهذا المعنى على الإسلاميين تأييد الحراك الاحتجاجي على الحكام الظالمين حتى لو كانت تنطلق من مرجعيات غير متعالية،فالتغيير الحقيقي يجب أن ينبع من القاعدة ،لاشكّ أنّ غاية غايات التيارات الإسلامية هي"أسلمة الدولة"عبر تفكيكها من أجل إعادة تشكيلها من جديد،لكنّ ذلك يجب أن يكون مطلبا شعبيا لا فئويا من جماعات بعينها،ولن يكون ذلك دون رؤية وسطية تؤمن بالتدرّج في سلّم التغيير، رؤية نأمل أن تجتمع عليها القوى الإسلامية ليتحقّق الهدف المنشود، فـ"التغيير الإسلامي المنشود يستلزم تضافر القوى الإسلامية جمعاء في مسيرة واحدة وضمن خطة واحدة ..وتشرذم هذه القوى وعدم توحّدها من شأنه تعطيل هذه العمليّة ،وتأخير الانقلاب الإسلامي وبالتالي تمكين القوى الجاهليّة من الاستقرار والاسترسال في قيادة المسلمين بشرا وأقطارا.."[1].

إنّنا نرى ضرورة إحداث انعراجة فكرية حقيقيّة في المنهج الإسلاموي لإكساء المشروع الإسلامي الواقعية المطلوبة ،فنحن في عصر ما نُسميه"التصنيم السياسي" حيث اكتسبت المفاهيم الليبرالية قداسة المقدّس الّذي تُقدَّم له "القرابين الدينية"[2]، ما يحمّلنا أوّلا وقبل كلّ شيء مسؤوليّة تحطيم تلك الأصنام.

أصنام الليبرالية

عندما سئل "آينشتاين" عن الفرق بينه وبين أيّ شخص "عادي" أجاب:"إذا طُلب من شخص عادي البحث عن إبرة في كومة قشّ يبذل قصارى جهده ليجدها وفور العثور عليها يتوقّف عن البحث ..ولو كنت أنا مكانه أواصل البحث علّني أعثر على

[1]- فتحي يكن من كتاب "أبجديات التصوّر الحركي للعمل الإسلامي"صفحة 76 ،الطبعة 12 لعام 1997 الصادرة عن مؤسسة الرسالة –بيروت-

[2]- قصدنا بهذا المصطلح ديناميكية التنازل والتضحية بالثوابت الدينية في سبيل التوفيق-الذي هو في حقيقته"تلفيق"- بين الأحكام الشرعية والمبادئ الليبرالية.

إبر أخرى"، والحقيقة أنّ حال هذا "العادي" لا تختلف في شيء عن حال الغالبية العظمى من نخبنا في سائر أقطاب العالم العربي والإسلامي التي اكتفت بنموذج غربي للحكم ودفقت تبشّر به وتدعو إليه وتذود عنه مرددة القول المأثور "ليس بالإمكان أحسن مما كان".

فقدصارت الديمقراطية صنما فكريا وسياسيا ما فتئت تقدَّم له فروض الطاعة والولاء ونحن هنا لسنا بصددالتحامل علىمسقط الرأسالغربيللنظام الديمقراطي بل نوجّه عنايتنا إلىانتقادتقديس "المفهوم" والتعصّب لأدبياته رغم ثبوت قصوره عمليا عن التكيف قيميّا مع انتهازية الساسة ومزاجية الشعوب،كأنّما المبادئ الإنسانية الكونية لا تنظّر لها ولا تملك آليات تطبيقها سوى الديمقراطية وكلّ شخص"غير ديمقراطي" -أي لا ينطلق من مرجعية ديمقراطية- يُتّهم فورا بمعاداة الحريات والقيم السامية..وهذا ينمّ عن تفكير سطحي وساذج ومتعصّب؛فقد يكون نموذج الحكم هذا أفضل ما يوجد لكنّه قطعا ليس أفضل ما يمكن أن يوجد.

ولئن كانت "الديمقراطية ...تعني بناء الحكم على الانتخاب الحرّ ومراقبة الحاكمين مع الفصل بين السلطات الثلاث"[1] فإنّ ذلك لا يعني أنّها وحدها كذلك..

والخليق بالذكر أنّ الديمقراطية ليست مطلبا ثوريا ولا شعبيا فعندما انسدّ الأفق أمام المصريين واتّسعت الفجوة بينهم وبين السلطة قاموا بثورتهم التاريخية ملهمين بوحي ثورة "الياسمين" التونسية ،منادين بمطالب رئيسيّة ثلاثة هي الحرية والعدالة والكرامة ؛ولئن نادى كثيرون بإرساء نظام ديمقراطي فقد قصدوا مضامينه وقيمه فحسب ولا نحسب شكل الحكم هذا هو الوحيد القادر على تلبية طموحاتهم إذا سلّمنا أصلا أنّه قادر على تلبيتها.

---

[1]- د محمد عابد الجابري في كتابه"الديمقراطية وحقوق الإنسان"الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة بيروت تشرين الأول 2004 صفحة 50.

طالما رُمي المسلمون بالجمود والنضوب الفكري وتوقّفهم عن الاجتهاد منذ القرن 12 ميلادي والحال أنّ الغرب قد بلغ مرحلة العقم قبل ذلك بكثير فمنذ القرن 6 ق.م وهم يلوكون علكة الديمقراطية فكرا ونموذجا رغم أنّها على حدّ تعبير أفلاطون "أروع الأنظمة الفاسدة"[1]وهو من زاد ليقول إنّها"حكم المجموع مع التضحية بالحكمة والمعرفة"[2]،صحيح أنّ المفهوم قد أينع وطرأت عليه تعديلات كثيرة،غير أنّ الجوهر بقي واحدا ألا وهو "حكم الأغلبية"أي سلطة "المجموعة التي لا تفكّر"- LA FOULE QUI NE REFLECHIT PAS -على حدّ تعبير "سارتر"،لكن نقولها آسفين..إنّ العرب والمسلمين بعوامّهم ونخبهم لم ينقطعوا عن التفكير فقط ولم يكتفوا بجمودهم بل انهمكوا في استنساخ جمود الغرب وهم يظنّون أنّهم تقدّميون .

فالليبراليون العرب "الملكيون أكثر من الملك"صمّوا آذانهم عن كل الدعوات التي تتحرّك على أرض غير غربية ولا سيّما الدعوة الإسلاموية إلى إرساء نظام إسلامي يحتكم إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة،دون أن يحمّلوا أنفسهم عناء التفكير في جدوى تلك الدعوة وقيمتها والتعامل معها بكبرياء المتعالي وسطحيته؛كما لا يفوتنا أن نسجّل كذلك رفضنا لمعتنقي الفكر السلفي المتحجّر والمتكلّس الذين يُضفون القداسة على مقارباتهم الدينية دونما نقد ومراجعة جادة تتماشى وراهن البلاد الإسلامية المختلف تماما عن واقع السلف الصالح.

قصارى القول: من المضحكات المبكيات أن تجد "خرفان بانورج"[3] بين الأنتلجنسيا[1] نفسها، يصنعون الأصنام ليتعبّدوا لها

---

[1]- أفلاطون في "الجمهورية".

[2]- المرجع نفسه.

[3]-"بانورج"هو شخصية روائية للكاتب الفرنسي "فرانسوا رابلي"[ت1553] وتعني عبارة "خروف بانورج "الشخص الذي يقلّد حركة أو مجموعة غالبة فكرا أو ممارسة

حتى غدت الديمقراطية والجمهورية والعلمانية...آلهة يسجدون لها ويسبّحون بحمدها ولا بدائل عندهم تلقى هوى.

فلنحذر إذن المفاهيم المزيَّفة والمزيِّفة للوعي الديني التي قد تطلّ علينا بين الفينة الأخرى متخفية في رداء الإسلام وهذه حال مصطلح "مابعد الإسلاموية"..

ما بعد الإسلاموية أم ما بعد الإسلام؟!

"خروج الخطاب الإسلامي من منطق الجماعة إلى منطق الدولة" هكذا تُعرّف الأنتلجنسيا العربية مصطلح "مابعد الإسلاموية"[2]، ويمكننا أن نعُدّ هذا التعريف على اقتضابه كافيا، وإذا نظرنا إلى واقع الممارسة نرى في سياسة حزب "العدالة والتنمية" التركي الكثير من تمظهرات هذا المفهوم، ويُذكر أنّ الفرنسي أوليفييه روا [3]فيلسوف "مابعد الاستشراق" هو من نظّر لهذا الاتّجاه ليُعلن به عن "فشل الإسلام السياسي"وهذا الإعلان هو نفسه عنوان كتابه الشهير الذي صدر عام 1993 ليُعمّق بذلك السؤال الكلاسيكي: ماهو دور الدين في المجتمع الإسلامي؟.. والحقيقة أن هذا السؤال سجالي

دونما تفكير، فالعبارة ترمز إلى "روح القطيع" التي تميّز العوام وقد صوّرها رابلي بإتقان في قصته الشهيرة "غارغونتيا" من خلال مشهد الخرفان الذين طفقوا يقفزون في البحر الواحد تلو الآخر متبعين خطى الخروف الاول الذي حثّه بانورج على القفز.

[1]- الانتلجنسيا:النخبة المثقّفة

[2]-وكنقيض للمنهج الإسلاموي الأصولي الكلاسيكي ظهر المصطلح أواخر الثمانينيّات ويمكن تقديمه كمرادف لمصطلح "مابعد الإسلام السياسي".

[3]- باحث سياسي فرنسي مختص في الحركات الإسلامية ،يشتغل أساسا على دراسة العلاقة بين السياسي والديني في علاقة بالإسلام ،تناول ثورات الربيع العربي بالتحليل ليعلن نهاية الإسلام السياسي كإيديولوجيا مع الإقرار للإسلاميين بالوجود الفعال على الساحة.

أكثر من كونه علميا وتاريخيا وهو لا يعبّر عن فطنة السائل بقدر ما يشي بجهله أو تجاهله لحقيقة الإسلام..ويُذكر أن الباحث الايراني "آصف بيات"[1] قد تحدّث عن "مابعد إسلاموية" أخرى غير تلك التي تحدّث عنها "روا" إذ إنه ركّز في البعد الاقتصادي للمصطلح..

فما بعد الإسلاموية هي تجاوز لما يسمّى "الإسلاموية الكلاسيكية" ولهجتها الصدامية وأفكارها الراديكالية ،وهذه الحالة أو الرؤية أو المقاربة طُرحت بديلا عن مقولة "الإسلام هو الحل" فهي انحراف منمّق عن الدين الإسلامي في تفاصيل كثيرة من ذلك مثلا قبول "مابعد الإسلاموية" بآليات الحكم الديمقراطي بشكله الغربي وما يعنيه ذلك من تحكيم سيادة الشعب وتغييب حاكمية الشريعة، علاوة على الإقرار بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة فالإسلام وإن لم يقم علاقة مفاضلة بين الجنسين فإنه أيضا لم يساو بينهما بشكل تام بل وزّع عليهما المهام حسب طبيعة كل منهما، فهما شبيهان بالهيدروجين والأكسيجين في الماء ،فوجود الأول بذرتين والثاني بذرة واحدة لا يعني أفضلية الأول على الثاني لأن غياب الثاني يعني غياب النتيجة ألا وهي الماء ... فلاحياة إنسانية دون كليهما الذكر والأنثى...

فلا تعدو مابعد الإسلاموية أن تكون سوى مجرد ظاهرة براغماتية "تكيّفية" مع مجتمع دولي بصدد مكافحة الإرهاب الأخضر[2]بل إن مصطلح "مابعد الإسلاموية" نفسه يحمل في طياته تجاوزا وإقصاء للإسلام فهو في حقيقته "مابعد الإسلام" أي أن المنظرين له يقترحون بديلا عن الشريعة الإسلامية نفسها وليس عن "الإسلام السياسي الكلاسيكي" فقط، لأن الإسلام من

---

[1]- مفكّر إيراني وأستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط بجامعة إلينوي الأمريكيّة.

[2]- الإرهاب الأخضر يُقصد به إرهاب المتطرفين الإسلاميين ويأتي توصيفه ب"الأخضر"تمييزا له عن الإرهاب الأحمر الذي كان يمثّله المعسكر الاشتراكي.

يوم أن كان هو دنيا ودين، و"الإسلام السياسي" اصطلاح مُغرض[1] يوحي بغرابة الإسلام عن الشأن السياسي وهذا طبعا مجانب تماما للصواب وصدق الشيخ يوسف القرضاوي حين قال:"...وهم يُطلقون هذه الكلمة "الإسلام السياسي" للتنفير من مضمونها ومن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى الإسلام الشامل ،باعتباره عقيدة وشريعة ،دينا ودولة"[2].

الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه هو طبيعة فكرة "مابعد الإسلاموية" نفسها إذ تتميّز بالثبات فهي ليست مرحلة تليها مراحل أو خطّا تصاعديا نحو الدولة الإسلامية بل هي أقرب إلى الدائرة المغلقة حيث الحركة في مكان واحد وأيّ محاولة للخروج من تلك الدائرة ستكون مكلفة وبمنزلة المخاض العسير لأنها ستكون مسا من أسس ومبادئ جوهرية تقوم عليها الدولة كنظام الحكم [الديمقراطية-الجمهورية...] والرؤية المجتمعيّة [المساواة بين المرأة والرجل - الحريات ...].

إن ابتداع مصطلح "مابعد الإسلاموية" يدخل في نطاق اللعب بالمصطلحات وسياسة التضليل بالمفاهيم التي تنتهجها النخب الغربية وتصدّرها لنخبنا التي تعوّدت على "التّعبد لما يُصنع لها من أصنام"كما يقال، "فاللادينية" صارت "علمانية"ثم استحالت إلى"دولة مدنية"ثم تحولت بقدرة قادر إلى "مابعد إسلاموية" ليتضمن اللفظ هذه المرة كلمة "إسلام" في تحايل خبيث على اللغة ومتقبّلها المسلم إنّهم يبتكرون مصطلحات "سائلة" بحيث يمكنها التسلّل من تحت الباب وتكون مهيّأة بطريقة تسمح "للمستهلك" المسلم بتناولها دون الحاجة إلى "قضمها"و"تفكيكها"

---

[1]- يذكر "عطية الويشي"في كتابه "حوار الحضارات"أنّ أول من أطلق تسمية "الإسلام السياسي"هو هتلر.

[2]- د.يوسف القرضاوي في كتابه"فقه الدولة في الإسلام"عن دار الشروق الطبعة الثالثة 2001 صفحة 88.

تماما كمشروب الكوكا كولا، فأصل هذه المصطلحات جميعها واحد فهي تلوينات مختلفة لفكرة ناظمة واحدة.

إذن ليست "ما بعد الإسلامويّة" إلاّ وجها حسنا يُخفي جوهرا علمانيا قبيحا ،نقول ذلك ردا على مفكرين كثر يحذون حذو الباحث "عزام تميمي" في اعتباره لما بعد الإسلاموية شكلا من أشكال "الإسلاميّة" ما دفعه إلى الإصداع بأنّ الصراع "..سيكون حول من هو إسلامي ومن هو أكثر إسلامية، وليس صراعا بين العلمانيين والإسلاميين..!!"، كلا..نحن كنا ومازلنا وسنبقى بصدد صراع إسلامي-علماني وهو صراع نموذجي في تجسيد "التدافع الاجتماعي".

إنّ معضلة الحركات الإسلامية الحركية أنّها حال وصولها إلى السلطة انخرطت في لعبة التنازلات التي لا تنتهي، قد يرد علي مجيب فيقول إن الإسلاميين الذين يمارسون السلطة هم مطالبون كذلك بمراعاة مناخ دولي ملتهب وقوى سياسية دولية لا ترغب في رؤية إسلام متطرف [طبعا متطرّف من وجهة نظر معينة] والبديل المطروح أمامهم هو النموذج التركي ...وهذا الكلام في الحقيقة يؤخذ قليله ويُرد جله ،صحيح أن أيّ حزب سياسي عليه التحلي ببعض من البراغماتية والمرونة وتفادي اللهجة الصدامية ما من شأنه ضرب عصفورين بحجر واحد من جهة طمأنة الداخل [الأقليات الدينية،عموم الشعب،الطبقة الثرية ،النساء أوالتيار النسوي بالتحديد...] ومن جهة أخرى طمأنة الخارج [الو.م.أ و أوروبا] وهذا ما فعلته حركة الإخوان المسلمين في مصر بتطرف وانحراف وزيغ ربما وفقا لرؤية تأويلية لقواعد شرعية معينة من قبيل "ارتكاب أخف الضررين".."قبول الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى".."الضرورات تبيح المحظورات"...والاستناد الى بعض الآيات كقوله تعالى في محكم تنزيله"فاتقوا الله ما استطعتم"[1]

---

[1]- سورة التغابن، الآية 16.

والحديث النبوي الذي منه "فأتوا منه ما استطعتم"[1] والاستعانة المتكررة بتعامل الرسول صلى الله عليه وسلّم مع الحياة الوثنية في مكة في بداية الدعوة كذلك الاستنجاد ببعض الأدلة الشرعية مثل "المصالح المرسلة"[2]...ودون التعمّق في هذه المبررات التي لا أحسبني قادرا على الخوض فيها بإسهاب [لقصوري الفقهي] أرى أنه كان هناك غلو إخواني في اعتبارها وتطبيقها، وقد استفتيت قلبي لكي أصل الى هذه النتيجة، فلا يمكن السماح بتجارة الكحول مثلا تحت أي ذريعة كانت، هذه الجماعة شرعت في تقديم تنازلات مؤلمة تمس العقيدة الحزبية-الدينية- لحزب ينطلق من أرضية "إسلامية" وذلك فيه تلبيس على الناس وتمييع لرسالة الإسلام ويبقى تبني ما يُسمّى"فقه الأولويات" و"الاجتهاد المقاصدي" مسألة شائكة وخطيرة في صورة المبالغة في النُحوّ نحوها.. فالتقية السياسية ضرورية ولا شكّ خاصة في الملفات الخارجية الخاضعة للتوازنات الدولية ..لكن ألاّ نرى أيّ مؤشرات أسلمة حقيقية في الداخل المصري هو ما نعتبره افتئاتا على الإسلام من قبل الإخوان.

---

[1]- عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنّه قال:"مانهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم"

[2]من الشارع. المصلحة المرسلة أو المطلقة هي المصلحة التي لم يدلّ دليل شرعي على إلغائها أو اعتبارها ولا حكم فيها

الخاتمة

تعدّدت مكامن الخلل في سياسة مرسي ما وفّر للمعارضة جملة تخلّص مثالية من حكمه ،معارضة غدت رجع صدى للثورة المضادّة فكانت "عينها التي تبصر بها ويدها التي تبطش بها"[1]، معارضون لا همّ لهم سوى كسب جانب الجماهير ولو ببضاعة فاسدة ،دافعين بالبلاد إلى حالة من التصدّع والانسداد السياسي غير المسبوق، ولم يكن تدخّل الجيش مجرّد خيار اقتضته ظرفيّة تاريخيّة معيّنة بل كان المشهد الأخير من سيناريو الانقلاب المعدّ

---

[1]- اقتباس من حديث قدّسي شريف..عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم:"إنّ الله تعالى قال:من عادى لي عبدي فقد آذنته بالحرب ،وما تقرّب إليّ بشيء أحبّ إليّ ممّا افترضت عليه،ولايزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتّى أحبّه ،فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ولئن سألني بها لأعطينّه ولئن استعاذني لأعيذنّه"، رواه البخاري.

سلفا لتتويج محاولات الالتفاف على ثورة 25 يناير التي لم يمنحوها الفرصة حتّى لالتهام أبنائها كدأب الثورات عبر التاريخ.

الآن.. بعد السقوط الحرّ للثورة المصرية ..إلى أين ستتصل الأمور في أرض الكنانة؟.. نحن لن نرجم بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله، لكن ما نراه من نُذُر تفاقم الأزمة يجعل بشائر الانفراج من "اللامفكّر فيه"، إذ لا نخال العنف الطاغي على المشهد آيل إلى الأفول في الأفق المنظور، فما يحصل الآن هومانسمّيه "مكارثية[1] انقلابية" تستهدف كلّ صوت معارض، "مكارثيّة" تريدها "تعدّديّةَ داخل الفكر الواحد".

وتتفاعل الأزمة لينقدح السؤال الكبير..ماذا يمكن أن ننتظر من قيادة عسكرية حاصلة على تفويض شعبي مزعوم بمقاومة "العنف والإرهاب" وجماعة بدأت تعود إلى العمل "تحت الأرض" بعد صدور قرار قضائي-سياسي يقضي بحلّ "جمعية"الإخوان المسلمين؟..

ولا يسع أيّ قارئ للأحداث والأمزجة في مصر اليوم إلاّ أن يلحظ درجات الخيبة والرجاء في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء..إلى عهد مرسي لا بأخطائه وعلاّته بل معدّلا ومقوّما، مصحّحا ومراجعا ..

تمّ بحمد الله تعالى

---

[1]- المكارثية :نسبة إلى السيناتور الأمريكي "جوزيف مكارثي" الذي شنّ حربا سياسية وفكرية على شيوعيي الهوى أو الانتماء من موظّفي الكونغرس والخارجية وسائر مؤسسات الدولة ونظّر لإعمال الطرد والملاحقة ضدّ كل من تحوم حوله شُبهة الانتماء التنظيمي أو الفكري إلى اليسار الشيوعي مستغلا ظرفية الحرب الباردة الدائرة آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي أوائل الخمسينيات.

المصادر و المراجع

- أوتو فريديريك ميندروس:"ألفا عام من المسيحية"- الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2002 .

- أوليفيي روا:"فشل الإسلام السياسي".

- تقرير البنك المركزي المصري سبتمبر 2013.

- تقرير صادر عن صحيفة"يديعوت أحرنوت"الإسرائيلية حول تطوّرعلاقات الكيان الصهيوني بدول الربيع العربي عام.2013 .

- جهاد عودة:"الثورات العربية والتغير الدولي :بناء الإشكاليّة"- القاهرة 2013.

- جون ماري جيهينو: "نهاية الديمقراطية".

- عطية الويشي: "حوار الحضارات".

- علي حرب "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي:نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات"- الدار العربية للعلوم-ناشرون- بيروت.-الطبعة الأولى 2011 .

- عزمي بشارة: "الثورة والقابلية للثورة"- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة- 2012 الطبعة الأولى2012.

- فتحي يكن"أبجديات التصوّر الحركي للعمل الإسلامي"- مؤسسة الرسالة ببيروت –الطبعة 12- 1997 .

- فرج العشّة:"نهاية الأصولية ومستقبل الإسلام السياسي".

- كتيّب إنجازات الرئيس محمد مرسي الصادر عن رئاسة الجمهورية.

- محمد عابد الجابري"الديمقراطية وحقوق الإنسان"-

- مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثالثة 2004 .

- موقع الجزيرة نت.

- يوسف القرضاوي"فقه الدولة في الإسلام:مكانتها-معالمها-طبيعتها-موقفها من الديمقراطيّة التعدديّة والمرأة وغير المسلمين" - دار الشروق-الطبعة الثالثة 2001.

الفهرس

تلخيص الكتاب:

حاولنا في هذه الكتاب ألا نرى وجها واحدا من أزمة الحكم والمعارضة إبان عهد الرئيس محمد مرسي، لكنّنا جازفنا بالانطلاق من مصادرة مفادها "السقوط الحر للثورة المصرية" ثورة 25 يناير/جانفي التي لم يمنحوها حتى فرصة التهام أبنائها كدأب الثورات عبر التاريخ.

قدّمنا قراءتنا الخاصة لما حدث يوم الثالث من يوليو/جويلية 2013 مغامرين بكسر "الرؤية المانوية" التي تبناها الملاحظون بين قاطع بحصول انقلاب عسكري وبين جازم بوقوع "ثورة تصحيحيّة".. وما يميّزهذا الكتاب، أنّه لن يرضي أحدا، لا جماعة الإخوان المسلمين ومن لفّ لفّها، ولا مؤيّدي قرار عزل مرسي ..

واستنادا إلى الحالة المصرية المربكة ننتهي إلى تسجيل موقف مبدئي من الديمقراطية وأدبياتها ومن العمل الحركيّ الإسلامي وآفاقه.

صابر النفزاوي

- من مواليد 15 أفريل 1982 بزاوية الجديدي- بني خلاد.

- شاعروكاتب ومحلل سياسي

- درس بكلية الحقوق بتونس.

- يعمل منذ أواخر سنة 2012 بإذاعة "راديو توانسة".

- نشر عدة قصائد ومقالات سياسية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية التونسية والعربية.

- تحصّل على عدة جوائز في الشعر والكتابة السياسيّة.

الصفحة الرسمية على الفايسبوك: الكاتب السياسي صابر النفزاوي

البريد الالكتروني: nefzaoui.saber@gmail.com